سم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الاقتصاد التطبيقي

السياسة الجمركية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في السودان

خلال الفترة من 1990 – 2014م

Preferred Tariff Policy in The Gross Domestic Product

بحث لنيل درجة البكالريوس في الاقتصاد التطبيقي

أعداد الطلاب:

1/ معز محمود احمد محمود.

2/ محمد بكري احمد علي.

3/ مؤيد جمال الدين موسى.

إشراف الأستاذ:

علي أحمد الأمين

اكتوبر- 2016م

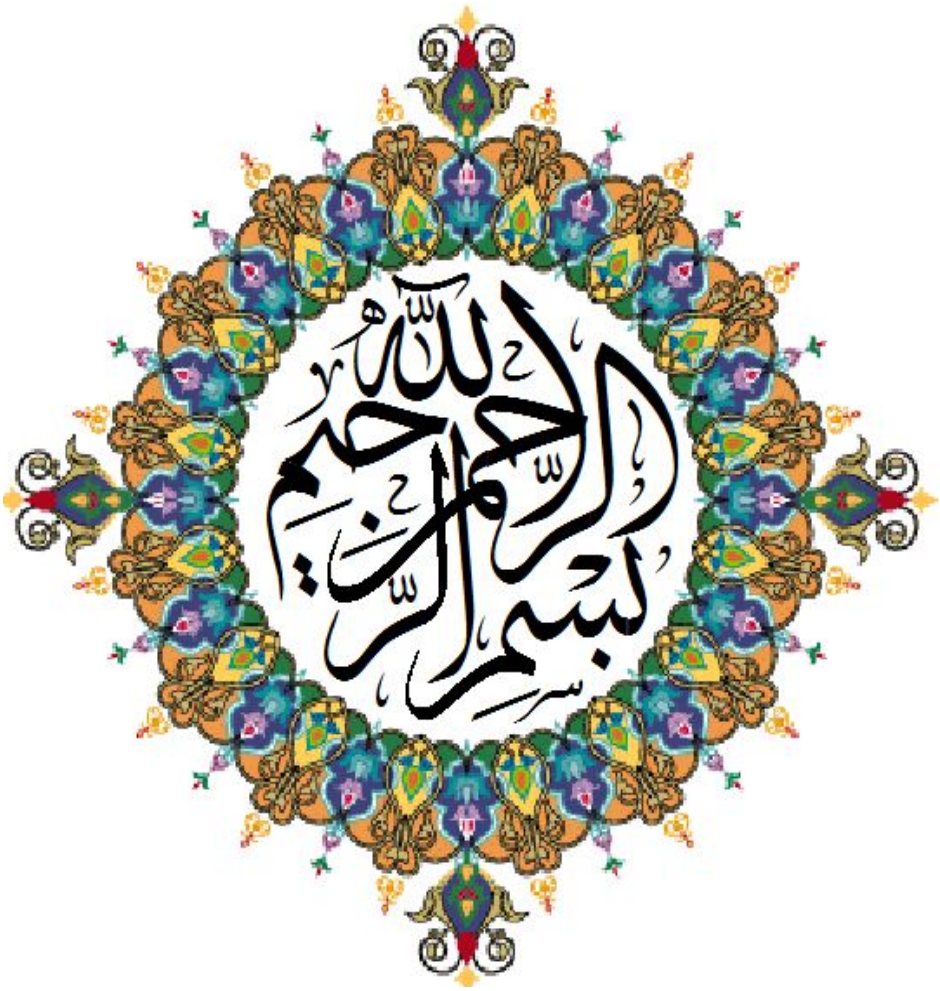
بسم الله الرحمن الرحیم

الأيـــــــة

قال تعالى :

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا))

صدق الله العظيم

سورة النساء الأية (29)

الإهـــــــــداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى أبائنا الذين لم يبخلوا علينا يوماً بشي

وإلى أمهاتنا اللاتي ذودننا بالحنان والمحبة

نقول لهم : أنتم وهبتمونا الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى أخوتنا وأسرنا جمعياً

ثم إلى كل من علمنا حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامنا

ثم إلى النقيب/ سفيان الطيب عبد القادر الذي لم يبخل علينا بشيء فكان كبحر ننهل منه العلم .

الشكر والعرفان

في هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخطو الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف وحبثاً أن يحاول جمعها في سطور .... سطوراً كثير تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلى قليل من الذكريات وصوراً تجمعنا برفاق بجانبنا فواجب علينا شكرهم و وداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة .

نخص بجزيل الشكر والعرفان أ/علي أحمد الأمين الذي نقوله

قول الشاعر :

لو كنت أعرف فوق الشكر منزلة**أو في من الشكر عند الله في الثمن أخلصتها لكم

من قلبي مهذبة* *حذوا على مثل ما أوليتم من حسن

شكري كفعلك فأنظر في عواقبه**تعرف بفضلك ما عندي من الشكر

رهنت يدي بالعجز عن نيل شكر**وما فوق شكري للشكور مزيد

شكر الإله صنائعا اوليتها **سلكت مع الأرواح في الأجساد

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير وله منا كل التقدير والإحترام.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
.1	الآية	أ
.2	الإهداء	ب
.3	الشكر والتقدير	ج
.4	فهرس المحتويات	د
.5	قائمة الجداول	و
.6	مستخلص البحث	ز
.7	Abstract	ح
	الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
.8	المقدمة	1
.9	مشكلة البحث	1
.10	أهمية البحث	1
.11	أهداف البحث	2
.12	فرضيات البحث	2
.13	منهج الدراسة	2
.14	الدراسات السابقة	4
	الفصل الثاني: أدبيات التجارة الخارجية والجمارك	
.15	المبحث الأول: نظريات التعريفة الجمركية	10
.16	المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي	22
	الفصل الثالث: السياسة الجمركية والناتج المحلي الإجمالي في السودان	
.17	المبحث الأول : الجمارك السودانية	28
.18	المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي في السودان	44
	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
.19	المبحث الأول: دور الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي	62

.20	المبحث الثاني: بناء وتقدير والنموذج	65
.21	النتائج	72
.22	التوصيات	73
.23	المصادر والمراجع	74
.24	الملاحق	

قائمة الجداول

م	الموضوع	رقم الصفحة
(1)	يظهر مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	51
(2)	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتره1990– 2014-م	54
(3)	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتره (1990_2014م)	58
(4)	دور الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990 – 2014م	62
(5)	نتائج التقدير للنموذج	66
(6)	نتائج التقدير للنموذج	69

مستخلص الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور السياسة الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي.

وهدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم وأهمية الجمارك وتعريف مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق حسابه، وتتبع أهمية الدراسة العلمية من أنها تكون إضافة إلى دراسات سابقة في هذا المجال وتناول الجوانب التي لم يتم تناولها في السياسة الجمركية، أما الأهمية العلمية فإنها تعكس سياسات الدولة في جانب السياسة الجمركية التي طبقتها وتقييمها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات وجمعها من مصادرها الأولية والثانوية واستخدام التحليل الكمي (القياسي عبر E. viewa) في الجانب التطبيقي من الدراسة، وقامت الدراسة على، هنالك علاقة طردية بين الإيرادات الجمركية والناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية وجود علاقة طردية بين الإيرادات الجمركية والناتج المحلي الإجمالي وأن للياة الجمركية أثر قوي على إيرادات الجمارك التي بدورها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وأوصت الدراسة بالآتي الاستمرار في ترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وتسهيل وتبسيط السياسة الجمركية الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة.

Abstract

Study on the problem was to know the role played by customs policyon GDP.

And the purpose of this study is to introduce the concept and importance of customs and the definition of the concept of GDP and methods, and the importance of scientific study of it be added to previous studies in this area and address issues that were not addressed in the customs policy, scientific significance, it reflects the State's policies by customs policy applied and evaluated, and the analytical descriptive study relied on data analysis and collection of primary and secondary sources and use quantitative analysis (record via E. viewa) in practical side of studying, studying, There is a direct correlation between revenue and GDP, the study found the following results having a direct correlation between revenue and GDP and strong impact on Customs lliah customs revenues which in turn affect GDP and delivered the following study continue to displace imports and promote exports and facilitate and simplify customs policy to benefit from the experience of developed countries.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المقدمة:

تعتبر السياسة الجمركية إحدى السياسات المالية التي تمكن الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية مثل زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة والحد من ظاهره التضخم واستقرار الأسعار. تختلف السياسات الجمركية من دوله إلى أخرى وفقا لمستوى التطور الاقتصادي فتختلف السياسة الجمركية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية.

تترك الجمارك أثرا كبيرا على الواردات والاستثمار وبالتالي الإنتاج وهذا يقود إلى موضوع هذه الدراسة حيث يتم تناول اثر السياسة الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من (1990-2014).

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى مشكله الدراسة وأهمية الدراسة والهدف من الدراسة وفرضيات الدراسة وحدود الدراسة ومصادر جمع معلومات الدراسة وهيكل الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في هل تؤثر السياسة الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإيرادات الجمركية خلال فترة الدراسة (1990-2014) .

أهمية الدراسة:

تنبع أهميتها من أهمية السياسة الجمركية لاقتصاد الدولة وتأتي الأهمية العلمية للدراسة من أنها يمكن أن تكون إضافة لدراسات سابقة في هذا المجال وتناول الجوانب التي لم يتم تناولها في السياسة الجمركية وتوفير قاعدة لتكون منطلق يسهل للباحثين الاستفادة منه. أما بالنسبة للأهمية العملية فيما يخص هذه الدراسة تأتي في أنها تعكس سياسات الدولة في جانب السياسة الجمركية التي طبقتها وتقييمها وبالتالي الخروج بنتائج يمكن الاستفادة منها.

أهداف الدراسة:

1. التعريف بمفهوم وأهمية الجمارك.
2. التعريف بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه.
3. التعريف بمفهوم السياسة الجمركية وآثارها الاقتصادية.
4. معرفة السياسات الجمركية التي طبقتها الدولة خلال الفترة محل الدراسة ومدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي وتقويم السياسة الجمركية علي إقتصاد السودان خلال الفترة 1990-2014م.

فرضيات الدراسة:

1. هنالك علاقة طردية بين الإيرادات الجمركية والناتج المحلي الإجمالي .
2. السياسات الجمركية إحدى السياسات الاقتصادية الداعمة للناتج المحلي الإجمالي.

حدود الدراسة:

تنحصر الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفترة من (1990-2014).

وأما الحدود المكانية تتمثل في جمهوريه السودان.

مصادر معلومات الدراسة:

يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية ممثله في تقارير وزاره المالية والتخطيط الاقتصادي وتقارير بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للأحصاء والهيئة العامة للجمارك وجميع المصادر الأولية المتاحة(مقابلات) لحوجه الدراسة للتدقيق البشري المعلوماتي.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات وجمعاها من مصادرها الأولية والثانوية وذلك بدراسة وتحليل ما ورد في المراجع والكتب

العلمية والتقارير الإحصائية فيما يتعلق بالناتج المحلي في السودان واستخدام التحليل الكمي (القياسي عبر E.views) في الجانب التطبيقي من الدراسة وذلك بإستخدام أسلوب الانحدار.

هيكل الدراسة:

يتناول الدارس أثر السياسة الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي في فصل تمهيدي عبارة عن إطار منهجي ويتمثل في (مقدمه–خطه دراسات سابقة).

وثلاثة فصول أخرى .

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: نظريات التجارة الدولية ،المبحث الثاني:نظريات السياسة الجمركية ،

المبحث الثالث مفهوم الناتج المحلي الإجمالي .

الفصل الثالث:السياسة الجمركية في السودان في الفترة من عام(1990 –2014)

المبحث الأول : الجمارك السودانية، والمبحث الثاني: السياسة الجمركية في السودان (1990–2014م)، المبحث الثالث: خلفية عن الاقتصاد السوداني. المبحث الرابع: دور الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990 – 2014م

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية:

(بناء وتقدير النموذج – النتائج والتوصيات – الملاحق)

الدراسات السابقة:

1/ دراسة علي محمد الأمين (2006)[1]

هدفت الدراسة إلي فهم البيئة الاقتصادية والاجتماعية لعلميه التهريب والإطاحة بالقوانين التي تحكم هذه الظاهرة من اجل استخدام المعرفة كأساس موضوعي بإيجاد القرارات الرشيدة ولمعرفه أثر التهريب على بعض المتغيرات الاقتصادية وكذلك للتحقق من مدى جديه الوسائل المستخدمة الظاهرة على الاقتصاد السوداني ككل.

ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على عده مصادر ثانوية.

ولقد توصل الباحث ألي النتائج التالية:-

*التهريب يؤدي ألي فقدان الإيرادات العامة

*وجود عصابات وشركات التهريب يؤدي ألي الانفلات لامني بسبب سلوك هذه الجماعات

*التهريب يؤدي ألي فتور العلاقات التجارية بين دول الجوار

*تهريب الواردات يؤدي ألي غياب المنافسة الحرة في المنتجات ألوطنية من اجل خلق الجودة

أن وحده مكافحه التهريب بالرغم من المجهودأت ألمبزولة ليست بالكفأءة المطلوبة

وكانت توصيات الباحث كالأتي:-

*تسهيل الإجراءات حركه الصادر والوأراد.

*تعيين قاضي مختص لمحاكمه مخالفات التهريب.

*مراقبه البضائع المهربة في الأسواق لملاحقه أصحابها.

*ضرورة دعم أجهزة مكافحه التهريب وتذود المحطات الحدودية بوسائل اتصال سريعة ومعدات تكشف التهريب للحسابات الإلكترونية .

([1]) علي محمد الأمين(2006) ، التهريب وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في السودان ، رسالة بكالريوس ، جامعة الزعيم الأزهري.

2/ دراسة عبد الرحمن حسن إبراهيم (2009) [1]

هدفت الدراسة إلي رصد التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية والوقوف على جهود الشرطة في مكافحه هذه الظاهرة ومدى نجاح هذه المواجه وامردود الاقتصادي لتلك الجهودأت.

وتمثلت مشكله الدراسة في أن التهريب يعتبر من اخطر العوامل التي تعيق تحقيق التنمية لاسيما وان التهرب يؤثر بصوره مباشره على خفض حجم الإيرادات العامة وانعكس ذلك على تمويل التنمية وبالتالي يؤدي الى توقف العديد من مشاريع التنمية بالبلاد.

وتوصل الباحث ألي النتائج التالية:-

عدم الاهتمام الكافي بموضوع التهريب الجمركي من قبل مسئوليه الدولة وعدم إعطاءه الأولوية الكاملة بالرغم من تأثير هذا الموضوع على إيرادات الدولة بصوره مباشره.

تفقد الدولة جزء هام وكبير من الإيرادات بسبب التهريب الجمركي ولكن بالرغم من ذلك لا توجد إحصاءات حقيقية لمبالغ التهريب الجمركي.

وكانت توصيات الباحث كالأتي:-

ضرورة زيادة الاهتمام بموضوع التهريب الجمركي ولفت انتباه المسئولين وذلك حتى يتعاملون مع هذا الموضوع بالقدر الكافي من المسؤولية وحسم كل من يريد تخريب الاقتصاد الوطني ولابد من وضع تقديرات مدروسة عن مبا لغ التهريب الجمركي وقيمة العائد الإرادات الخاصة حتى يدرك ضخامة هزه المبلغ وينته لموضع التهريب وآثار الخطيرة على التنمية الاقتصادي.

تدريب ضباط الجمارك وضباط مكافحة التهريب تدريب عالي وواقعي وضمن معايير عالي وواقعي وضمن معايير علميه وتكنولوجية حديثة لمكافحة طرق وأساليب التهريب

([1]) عبد الرحمن حسن إبراهيم (2009)، اثر التهرب الجمركي على التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد جامعة النيلين .

3/ دراسة عبد المجيد عبد المطلب (2001- 2005) [1]

تتبع مشكلة البحث في وضع الحماية الجمركية الصناعة في مستوى احتكاري تستطيع بفضله تحقيق أرباح غير عاديه تزيد من الارصدة الداخليه لمنشأه الصناعه والتي تستخدم في زياده حجم الانتاج وتحسين نوع الانتاج في الطلب المحلي أحد اهم العوامل التي تتدفع الانتاج المحلي لزيادة الكم والنوع ولاسيما اذا كانت الصناعة محمية جمركياً وذلك بتشجيع المنافسة الداخلية وجذب مذ يد من المستثمرين لتلك الصناعه المربحه، لا أن هذا الوضع ليس بالضرورة أن يجسده الواقع التطبيقي حرفيا وربما انحرفت الصناعة المحمية عن المسار المرسوم وآلفت البقاء في المهد وليده كما هين لذا فأن هذه الدراسة تاول إيجاد سند تطبيقي يحكم بين كلتي الواجهتين المتناقدتين.

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة سلعه السكر في السودان ويعتمد على بيان العلاقة بين متغيرات الحماية الجمركية والإنتاج الصناعي.

يمكن استخلاص النتائج للدراسة في إن قوة الحماية الجمركية تتناسب عكسياً مع حجم الواردات وذلك لما للسياسة الحمائية من اثر ايجابي على زياده أسعار السلع المستورده وبالتالي تغيير الاسعار النسبية في السوق المحليه.

حجم الواردات تتناسب عكسياً مع الانتاج الصناعي وذلك لان السلع الواردة تعتبر سلعاً بديلة للسلع المحلية.

عدم استجابة الهيكل الإنتاجي لمصانع السكر للتغير في حجم الإنتاج الصناعي لسلعة السكر.

وقد جاءت توصيات الباحث كالأتي:-

([1]عبد المجيد عبد المطلب،بعنوان، (2007م) : اثر الحماية الجمركية على الإنتاج الصناعي السوداني في الفترة (2001-2005)، بحث تكميلي لنيل درجة المجستير في الاقتصاد ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

إتباع سياسة التحرير كمنظومة دولية وذلك للنمو السريع والأسواق المالية العالمية وعولمة الأنشطة المشتركة في كل من التصنيع والخدمات .

إعدادالدراسات الدولية لملاحظة المخاطر المحتملة من التجارة الخارجية ووضع سياسات التي تجذب الإستثمارات الأجنبية وتمنع هروب رؤوس الأموال .

4/ دراسة وليد محمد صالح ادريس (2000 – 2010) [1]

تتمثل مشكلة الدراسة في الاتي :-

هل عاني الاقتصاد السوداني من مشكلات اقتصادية بعد إنضمام البلاد للتكلات الاقتصادية.

هل تاثرت ايرادت البلاد نتيجة لتراجع اداء الايرادات الجمركية بعد الانضمام للتكلات الاقتصادية

يتبع الدارس المنهج الاستقرائي الاستنباطي والتاريخي حسب الدراسة بالاضافة الى اسلوب المقارنة لتوضيح سير الايرادت الجمركية خلال فترة الدراسة .

وجاءت النتائج كالاتي :-

على الدول الراقبة في الانضمام للمنظمة وضع اهداف إقتصادية متماشية مع اهداف المنظمة مثل سياسات التحرير والخصخصة .

تخفيض اثر الصدمات الخارجية خلال زيادة مستوى التنويع الإنتاجي في الدول الاعضاء في التكتل .

ساهم قيام منظمة التجارة العالمية على زيادة معدلات التبادل التجاري العالمي وتطوير التجارة العالمية

جاءت توصيات الدارس كالاتي :-

([1]) وليد محمد صالح ادريس (2010م، التكتلات الاقتصادية في الإيرادات الجمركية في السودان، (2000 - 2010)، جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا.

تقسيم العمل التكتلي الوظيفي للإستفادة من المهارات والايدي العاملة .

تسهيل التنمية الاقتصادية من خلال فرص جديدة تنهض بالانتاج والإستثمار والدخل والتشغيل.

التوسع بصورة اكبر في العلاقات التجارية في دول اخري في اطار الاتفاقية وعدم التركيز على دول محددة .

5/ دراسة أمل محمد القاسم – عبدالعزيز محجوب – محمد الهادي عبدالرحمن – محمد عبدالباسط – مي محمد عثمان (2014) [1]

هدفت الدراسة لتعريف مفهوم التهريب الجمركي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وتوضيح آثر التهريب الجمركي على الموازنة العامة للدولة وإيجاد حلول منطقية ومعقولة لقمع ظاهرة التهريب الجمركي والحد منها .

وانتهجت هذه الدراسة كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي وذلك لما يتوفر من طرق جمع بيانات علمية تتلائم مع الموضوع محل الدراسة .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج اهمها :-

التهريب الجمركي له اثر مباشر وقوي على ايرادات ومصروفات الجمارك التي بدورها توثر على الميزانية العامة للدولة .

التهريب يتناسب طردياً مع نظام آلية السوق وكلما زاد العرض زاد الطلب والعكس بالعكس .

وإلى عدد من التوصيات :-

([1]) أمل محمد القاسم ، عبدالعزيز محجوب ، محمد الهادي عبدالرحمن ، محمد عبدالباسط ، مي محمد عثمان(2014م) ، التهرب الجمركي واثره على الميزانية العامة، درجة بكالريوس، قسم الاقتصاد التطبيقي ، جامعة لاسودان للعلوم والتكنولوجيا.

تحسين جودة ومواصفات المنتجات الوطنية ودعم القطاعات الهيكلية لمنحها القدرة التنافسية اللازمة لمواجهة التهريب وتعديل سياسات الاستيراد والتصدير حتى تكون واقعية وزات مرونة حتى لا يلجأ ضعاف النفوس إلى التهريب .

6/ دراسه محمد صديق محمد الشيخ (2009) [1]

تلخصت مشكله الدراسة في أن الإجراءات الجمركية تعبر حجر الزاوية في العمل الجمركي وبالتالي تؤثر على الايرادات الجمركية ولكن هذا الأثر لابد من البحث فيه مهما كانت النتائج سلباً او ايجاباً في جميع النواحي الحيوية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية حيث الإيرادات الجمركية تمثل سبه مقدرة من الميزانية العامة.

انتهج الباحث من خلال الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :-

لقد تناولت الدراسات السابقة التهريب من حيث الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و الاسباب بصورة عامة.

لم تتطرق إلي جانب السياسات الجمركية.

لم تتطرق إلي آثر السياسة الجمركية على الناتج المحلي الاجمالي بصورة مباشرة.

أما الدراسة الحالية فلقد إمتازة إلى ما اغفلتة الدراسات السابقة ب:

- تناولت سلسلة زمنية حديثة وأطول نسبياً.

-تطرقت الي آثر السياسة الجمركية علي الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإيرادات.

([1]) دمحمد صديق محمد الشيخ (2009)، التهرب الجمركي وأثره على الإيرادات الجمركية، رسالة ماجسير ، جامعة الخرطوم.

الفصل الثاني

أدبيات التجارة الخارجية والجمارك

المبحث الأول:

نظريات التعريفة الجمركية

مفهوم السياسات الجمركية:[1]

يقصد بالسياسات الجمركية مجموعة من الإجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة دخولاً أو خروجاً،وكذلك الإجراءات التي تفرض على السلع المنتجة منها من اجل تحقيق اهداف معينة للدولة.

ويمكن تعريفها أيضاً أنها مجموعة من الإجراءات التي تتعلق بحركة السلع من اجل تحقيق اهداف الدولة.

والمفروض ان السياسة الجمركية تفرض على جميع السلع بمجرد دخولها حدود البلد،غيران هنالك استثناء لهذا المبدأ. ويندرج تحت ذلك نظام الترانزيت،ونظام السماح المؤقت، ونظام رد الرسوم (الدور باك) ونظام المنابر الحرة .

مفهوم التعريفة الجمركية :

يقصد بالتعريفة الجمركية مجموعة من الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما في فترة زمنية معينة على الصادرات والواردات وتختلف الدول عادة في وضع سياسة للتعريفة الجمركية بما يتناسب وظروفها الاقتصادية وحالتها الاجتماعية واهدافها السياسية، ومدى الحاجة إلي السلع في ضوء ما تخطه من خطط، وتحت ظروف المنافسة الخارجية، عند وضع تعريفة جمركية أو تعديل ما هو قائم منها.

أهداف السياسة الجمركية :

تختلف اهداف السياسة الجمركية من دولة إلي أخرى تبعاً لدرجة التطور الاقتصادي الذي تم به الدولة ،فالدول النامية تهدف من وراء تطبيق السياسة الجمركية إلي

([1]) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ،2008م ، أسس التبادل التجاري، أرو للطباعة والتجارة العامة ، ص 178-183

تحقيق مورد مالي بينما الدول المتقدمة تهدف إلي تحقيق حماية منتجاتها المحلية حيث تكون الأهداف الاقتصادية اكثر اولوية من الأهداف المالية للسياسة الجمركية[1].

ومن هذا نستنتج أن للرسوم الجمركية هدفين رئيسين هما:

1/ توفير موارد مالية للبلد .

2/ حماية الإنتاج المحلي .

ويكون الرسم الجمركي مالياً في الأحوال التالية :

أ – اذا فرض على سلع لا تنتج محلياً ولم يترتب عليه تشجيع إنتاج سلعة بديلة للسلعة الأجنبية المستوردة .

ب– اذا فرض على سلعة مستوردة لها بديل محلي مع فرض رسم اخر(رسم انتاج) على السلع المحلية مساوياً على الرسم على السلعة المستوردة .

ج– اذا فرض على السلع المحلية المصدرة الى الخارج وبصفة خاصة بالنسبة للسلع التي يتمتع فيها البلد المصدر بإحتكار دولي في انتاجها .

وفي غير الحالات السابقة يكون للرسم الجمركي اثراً حمائياً على تقليل الطلب على السلع الأجنبية المستوردة. ويؤدي فرض الرسوم الجمركية بصفة عامة الى ارتفاع ثمن السلعة في البلد المستورد عنه في البلد المصدر مما يؤدي الى انخفاض الطلب عليها وبالتالي تقليل استيرادها بعد 1لك والعمل زيادة انتاجها محلياً.

هذا وتلجأ بعض الدول الى تطبيق سياسة الرسوم الجمركية لمقاومة سياسة الإغراق التي تلجأ اليها بعض الدول . فتقوم الدولة المستوردة بفرض رسوم تعويضية مساوية للإعانات التي تقدمها الدولة لمصدرها. وقد يكون فرض الرسم الجمركي لتعويض انخفاض سعر

([1]) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، المرجع السابق ص 178-183

الصرف على منتجات الدول التي خفضت عملتها. حيث ان تخفيض سعر الصرف يعتبر بمثابة اعانة لصادرات هذه الدول.

وقد تأخذ التعريفة الجمركية طابع تشجيع العلاقات مع دل اخرى عن طريق تخفيض الرسوم بحيث لا يستفيد من هذا التخفيض غيرها وهو ما يطلق عليه نظام التفضيلات الجمركية [1].

أنواع التعريفة الجمركية :-

1/ تعريفة جمركية تجارية : تطبق هذه التعريفة على كافة الواردات من جميع الدول دون تميز أو تفرقة . وقد اتبعت امريكا وعدد من الدول هذا النظام لفترة زمنية طوبلة .الا انه بعد عام 1959م اتجهت الدول إلي تطبيق تعريفة جمركية أخرى .

2/تعريفة جمركية تفضيلية :وتطبق علي دول معينة رغبة في تنشيط التعامل التجاري فيها وغالبا ما تكن هذه التعريفة سببا في قيام اتحاد جمركي لمحاولة إيجاد روابط اقتصادية .

3/ تعرفة جمركية اضافية :

نظرا لما يترتب من تطبيق التعريفة الجمركي العادية من تقلبات حادة في الازمات الاقتصادية نتيجة لتدهور سعر العملة او قيام بعض الدول بالاغرق او دفع اعانات التصدير فقد اتجهت الدول إلي إيجاد تعريفة جمركية إضافية تطبق في مثل هذه الحالات.

ويطلق عليها التعريفة الجمركية الحد الإدني والحد الآعلي بموجب هذه التعريفة يكون لكل سلعة فئات للرسم ؛ فئة عليا وفئة دنيا ويطبق الحد الاعلي على كافة واردات السلع ما لم تكن هناك اتفاقات جمركة بين الدول التي تتعامل معها. وتكون التعريفة بهذه الصفة وسيلة للمفاوضة والاتفاقات التجارية.

([1]) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، المرجع السابق ، ص 178-183

النظم الجمركية :-

المعروف ان الجمارك ضريبه عامه تفرض على جميع انواع السلع التي ترد الدولة بغض النظر عن مده إقامة هذه القضايا،سواء بصوره دائمة أو مؤقتة وذلك بغرض أهداف الدولة السياسة والاقتصادية [1].

إلا أنه يمكن تطبيق هذا المفهوم بصورة عملية على جميع السلع الصادرة والواردة دون الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل أهمها،ظروف السلعة (كمالية أو ضرورية) وظروف الدولة الاقتصادية والسياسة من جهة. إضافة إلا أن الاتفاقيات الدولية التي تحكم علاقة الدولة بعضها ببعض.فمثلا بضاعة الترانزيت المارة عبر حدود الدولة ليس من العدل ان تطبق عليها بالكامل القوانين الخاصة بالدولة من حيث الجمارك فلو طبقنا مبدأ استحقاق الضريبة الجمركية بشكل مجرد على كل بضاعة واردة لأصبحت بضاعة العبور تخضع لقيود جمركية ورسوم ضرائبية في كل بلد تمر به مما يعني وصولها إلي المستورد النهائي بتكلفة مرتفعة جدا مما يؤدي إلي منعة من إعادة الكره مره أخرى وكذلك لا يمكن المساواة في استيراد سلعة تحتاجها الدولة وتعتبرها من مقومات وجودها الصناعي او الغذائي وبين السلعة الكمالية تعتبر عبئا على الاقتصاد القومي.

التجارة الخارجية ومفهومها:

أولا : تطور ونشأه التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية أو الدولية تنصرف إلي حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة وهي جزء من العلاقات الاقتصادية الدولية التي تشمل بالإضافة إلي التجارة الخارجية ،حركه رؤوس الاموال والعلاقات الاقتصادية، وحركه الاشخاص والهجرة الدولية، والسياحة الدولية .

([1]) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، المرجع السابق، ص 178-183

الحقائق المسلم بها اليوم انه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصوره كاملة ولفترة طويلة من الزمن لأن ذلك يضطرها الي ان تعمل إلي إنتاج كل احتياجياتها برغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ولعل أقرب مثال علي ذلك الدول التي تنتج النفط، سوف نعمل علي توفير بدائل أخري للطاقة وهي مكلفه جدا، في حاله رغبتها إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي المذكور وهذا الوضع غير عملي في واقع الامر .

دلت الحقائق التاريخية علي إن الإنسان يرتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية مع اخية الإنسان سوي كان داخل الدولة الواحدة أو ما يسمي بالتجارة الداخلية أو عبر الحدود السياسة وهو ما يعرف بالتجارة الخارجية . ويرجع ذلك إلي أهميه التخصص ومبدأ تقسيم العمل، ومن الصعب حاليا أن يكون الفرد نفسه هو المزارع، ومربي الماشية وصانع الملابس وصانع الآلات، والجندي والشرطي وهكذا، لابد إن يتخصص المرء في عمل ما ويبيع لغيره فائض إنتاجة ويشتري بة سلع أخري[1].

وما ينطبق علي الفرد في العلاقات الاقتصادية والتجارية تنطبق علي الدول حاليا ، ولا بد أن تتصل الدول مع بعضها البعض بالصادرات والواردات وعموما لابد من التخصص في الإنتاج علي مستوي الإفراد والمؤسسات الأمر الذي ينعكس علي الدول أيضاً، وهذا التخصص هو أصل التجارة الدولية اختلاف واختلاف توفير وتوزيع الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج وتكاليف النقل ،التكنولوجيا الحديثة ادت إلي ظهور التخصص تلقائيا ومن ابرز الأمثلة علي ذالك وجود دول متخصصة في إنتاج القمح أو اللبن أو الصناعات البتروكيماوية .....الخ.

([1]) حسام علي داود ، 2002م، التاجارة الخارجية، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة ، ص 8

ومن الأمثلة علي تأثير التكنولوجيا الحديثة تميز دول مثل اليابان في انتاج وتصدير الهواتف النقالة ، حيث تقوم الشركات العملاقة بإنتاج وتطوير هذه المنتجات الأمر الذي يتعزر علي دول أخرى مثل العربية مواكبة هذا التطور التقني السريع وتصنيعه محليا لذا تلجا الدول جديدة تساعدة على إنتاج سلع معينة معقدة تقنيا وتصديرها للدول الأخرى .

بدأت التجارة مع ظهور مبدأ المقايضة في تبادل السلع والخدمات وتركزت التجارة الداخلية في الاسواق بينما تتميز التجارة الخارجية بعبور الحدود الدولية أو الجغرافية للدولة ، وظهور الجمارك الإشراف وتدخل الحكومة ويختلف الاقتصاديون الكلاسيك المحدثون حول التفريق بين التجارتين الداخلية والخارجية وهل هو جوهري أم بفعل المكان والحدود ، التجارة الخارجية لا تقتصر على تصدير الدول المتقدمة في المنتجات الصناعية المتطورة ، وتصدير الدول النامية للمواد الخام ألأولية ، بل أن دول مثل بريطانيا بالرغم من تنوع إنتاجها وصادراتها ، فإنها لا تستطيع إطعام شعبها من إنتاج أرضها بل هي مضطرة إلى الاتجاه إلي الخارج لاستيراد بعض السلع الغذائية والصناعية الأخرى[1].

ثانيا: تعريف التجارة الدولة: [2]

هي فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ، أو هي عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.

ويمكن تعريف التجارة الخارجية أيضاً بأنها تبادل السلع و الخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة و تعتبر التجارة الخارجية مكون رئسي في الدخل القومي للعديد من دول العالم .

مما سبق يمكن تصنيف الصفقات التجارية ألتي تعقدها الدول فيما يلي:

([1]) حسام علي داود ، المرجع سابق ، ص 9

([2]) جاسم محم منصور 2009م، التجارة الدولية ، دار زهران للنشر والتوزيع، ص 143

- تبادل السلع المادية تشمل السلع الاستهلاكية والإنتاجية والموارد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسطية .
- تبادل الخدمات النقل ، والتامين، الشحن، الخدمات المصرفية وغيرها .
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال والأغراض ،والاستثمار والقروض الدولية.
- تبادل عنصر العمل ويشمل إنتقال الايدى العاملة من بلد إلى اخرى .

ثالثا:أسباب قيام التجارة الخارجية :

يمكن إجمال اسباب قيام التجارة الخارجية أو الدولية في العوامل التالية:

1- لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا(تحقيق الاكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

2-التخصص الدولي بما أن الدول لا تستطيع اشباع حاجات افرادها إذن يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع ألتي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانيتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية .

3-اختلاف تكاليف الإنتاج ويعد هذا الاختلاف دافعا للتجارة بين الدول.

4-اختلاف ظروف الإنتاج حيث أن بعض المناطق بها مناخ موسمي يصلح للإنتاج أنواع محددة من السلع ومناطق أخرى بها مناخ مختلف عن ألأول ويصلح لإنتاج قطع أخرى.

5- اختلاف الميول والأذواق.

بعض نظريات التجارة الدولية:

النفقات النسبية وتكلفة الفرصة البديلة:- [1]

مما لا شك فيه ان إعتماد المفكرين الكلاسيك ومن بينهم ديفيد ريكاردو على نظرية القيمة في العمل يعد نقطه ضعف واضحة ، حيث أن هذه النظرية تعتمد على افتراضات يصعب ان تتحقق في ارض الواقع، من هذه الافتراضات ان عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في العملية الإنتاجية ،أو أن عنصر العمل يستخدم نسبة ثابتة في إنتاج كافة السلع.كذلك تفترض النظرية أن عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة. من غير الواقعي بالطبع ان يكون عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد الذي يدخل في العملية الإنتاجية، فهنالك عنصر رأس المال وكذلك عنصر الارض الذي يمثل كافه الموارد الطبيعيه.

أساس نظرية تكلفه الفرصة البديلة :-

إذا كان لدينا سلعتين فقط هما القمح والمنسوجات فإن تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من إحدى السلع(المنسوجات)مقابل الحصول على وحدات إضافية من السلع الأخرى (القمح) دون الحاجة إلي افتراض أي افتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأي عنصر إنتاجي آخر.في هذه الحالة فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض تكلفه الفرصة البديلة لإحدى السلع فإنها تتمتع بميزه نسبية في إنتاجها.

نظرية هكشر-اولين(الهبات النسبية):-

تحاول هذه النظرية الإجابة عن سؤالين هامين، الاول: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ والثاني :ما هو تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول أطراف التبادل؟

([1]) محمد سيد عابد، 1999م ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ص 141

تلك الأسئلة لم تتعرض لها النظرية الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية سواء على يد آدم إسميث او ديفيد ريكاردو [1].

الافتراضات التي تقوم عليها هكشر–اولين:

* إن العالم يتكون فقط من دولتين (أ،ب) يقومان بإنتاج سلعتين هما (س،ص)ويعتمدان على عنصر من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.

* إستخدام الدولتين لنفس فن الإنتاج (لاحظ اختلاف هذا الافتراض عن الذي قدمناه عن التحليل النيو كلاسيكي للتجارة الدولية في ظل تماثل ظروف الطلب).

* أن السلعة س كثيفة عنصر العمل أو السلعة ص كثيفة عنصر راس المال بمعنى ان السلعة س تحتاج إلي قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجاتها إلي رأس المال .بينما السلعة ص على العكس تحتاج إلي قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل. ويمكن القول أيضا أن السلعة تتميز بارتفاع نسبه العمل / رأس لمال أو انخفاض نسبة رأس المال / من العمل مقارنة بالسلعة ص .

* إن السلعتين س،ص يتم أنتاجهما في ظل ظروف غله الحجم. ونقصد بذلك أن الزيادة المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج(العمل و رأس المال) بنسبة معينة يؤدي إلي زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة فعلى سبيل المثال زيادة المستخدم من عنصر العمل ورأس المال بنسبه 10% يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة .

* التخصيص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة الذي يعني ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة واحده من السلعتين.

*تماثل الاذواق في الدولتين بمعنى تتطابق خريطة السواء بالنسبة لهما.

*سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع واسواق عناصر الإنتاج.

([1]) محمد سيد عابد، المرجع السابق، ص 142

بمعنى ان هذا الإفتراض أن أسعار السلعتين س،ص تميل في الأجل الطويل إلي تساوي التكاليف ،وتختفي بذلك أي خدمة لتحقيق أرباح غير عادية. ومن ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة في أسواق عناصر الإنتاج تعني عدم قدره اصحاب عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال) على تحديد معدل الأجر وسعر الفائدة.

*المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل دولة من نشاط الى آخر ومن مكان الى آخر وفقا للعوائد الحدية. في نفس الوقت تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الإنتاج بين الدول ، حيث أن تحرك عناصر الإنتاج بمرونة تامة على المستوى المحلي يؤدي إلي تساوي العوائد الحدية لعناصر الإنتاج المتجانسة في كل المناطق والصناعات في نفس الدولة ، بينما عدم تحرك عناصر الإنتاج دوليا يعني تباين عوائد تلك العناصر على المستوى الدولي قبل قيام التجارة.

*عدم وجود تكلفة نقل وغياب أي شكل من أشكال تقييد حرية التجارة مثل الخصوم الجمركية أو حصص الإستيراد والتصدير .

*استخدام عناصر الإنتاج المتاحة استخداما كاملا في الدولتين .

*توازن التجارة بين الدولتين بمعنى أن قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات. [1]

النظرية الكلاسيكية الحديثة(النيو كلاسيكية):

تنسب هذه النظرية إلي الرعيل الثاني من كتاب المدرسة الكلاسيكية مثل ميد ليرند،ليونتيف،ايدج،وروث وغيرهم .

وقد تخلصت هذه النظرية من القيود التي فرضتها النظرية الكلاسيكية وكانت موضوع انتقاد شديد من الاقتصاديين ومن اهمها:

*ان العمل أساس القيمه وهو القرض الأساسي الذي بنيت على أساسه الكلاسيكية .

(1) محمد سيد عابد، مالرجع سابق ،ص 143

*فرض ثبات التكاليف :-افترضت ثبات العائد بالنسبة للمدخلات وعدم تأثير مهما أتسع نطاق العمليات ، وقد اهتمت النظرية بإضافة التعديلات المختلفة عن الفكر التقليدي على هذه العيوب وقد سهل فهم وتحليل وجه نظر واضعي النظرية للتجارة الداخلية نجد أنهم قد استخدم الأسس التالية في تحليلهم والتي تعتمد على :-

-مفهوم الفرصة الصناعية وهو أثر التحول من إنتاج سلع إلي أخري على ارتفاع التكاليف.

-تطبيق واحداث التحليل الحدي المستخدم في النظرية الاقتصادية على تحليل قانون النفقات النسبية وذلك لتحديد أنماط التخصص وتقسيم العمل وتحديد التوازن الدولي بعد قيام التجاره الداخليه.

وقد قام كتاب هذه النظرية بقول المنطق الكلاسيكي ألأساس القائم على واقعية الاعتماد على قانون النفقات النسبية كأساس مفسر لنمط إتجاة شروط التجارة الخارجية غير أن الجيل الثاني للكتاب أخذ على عاتقة تحرير وتحليل الكلاسيكي لقانون النفقات النسبية من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل في القيمة التي أتكز عليها ريكاردو في معيار تحديد قيم السلع المتبادلة دوليا ومن هذا المنطق اتفق النيو كلاسيك على أن نظرية العمل ليست صحيحة إسنادا على أن عنصر لعمل ليس هو عنصر الإنتاج الوحيد كما ادعته نظرية الكلاسيك أن عنصر الإنتاج ليس متجانسا كما ادعت نظرية الكلاسيك وذلك لإنقسامة في داخلة إلي مجموعات متخصصة تختلف كل منها عن الاخرى ولا يوجد بينهما تنافس وقد تكون إحداها اصلح في إنتاج سلع ما من الأخرى[1].

ومن هنا نجد التحليل الحديث قد أحل نظرية نفقة الفرصة البديلة بديل لنظرية العمل بالقيمة التي اعتد عليها مفكرو الجيل ألأول للمدرسة الكلاسيكية في التجارة الخارجية واتجه بعض

([1]) محمد سيد عابد ، المرجع السابق ، ص 144

كتاب الرعيل الثاني للمدرسة الكلاسيكية للبحث عن مصادر النفقات النسبية بخطوه تحليله أكثر علما من تلك التي قدمها كتاب الرعيل الأول لهذه المدرسة.

ونجد ان الفكر الكلاسيكي ركزعلي مجموعة من النقاط واوجه الاختلاف بينها وبين التحليل الكلاسيكي ويمكن بيان هذه النقاط كالأتي:-

- أهمية الأسعار النسبة في الدول المختلفة كأساس تحدد على أساس الميزة النسبية في الدول المختلفه وقيام التجاره بينما التي ليس من الضروري أن تقوم بالتخصيص الكامل في إنتاجها بلإستيراد الكميات التي تغطي الطلب الزائد بنائا على هذه الفروق السعرية النسبية.
- أهميه ندرة الموارد والحاجة إلي الاستخدام الأمثل لها بما يحقق أقصى استفادة منها .
- أبرزت النظرية جانبي العرض والطلب في التحليل بعكس النظريات السابقة التي تركز على جانب واحد منها.
- إبراز أهمية عوامل الإنتاج مجتمعه وليس بالتركيز على عامل واحد كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية غير أن أهم ما يوجه لهذه النظرية من انتقاد وهو عدم بيان ألاسباب التي يمكن ان تقوم على أساس التجارة الخارجية والتي كانت سببا في وجود الاختلاف في الأسعار النسبية للدول المختلفة وهذا ما اهتمت به النظريات التي جأءت بعد ذلك[1].

(1) محمد سيد عابد، المرجع السابق ، ص 145

المبحث الثاني

الناتج المحلي الإجمالي

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموعة القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية ألتي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع المعني ،حيث عن بعض عناصر الإنتاج تكون غير مملوكة للدولة المعينة فالمعروف أن هنالك عناصر إنتاج ملك لدول أخري .

إذ أن هنالك عوائد لعناصر الإنتاج تتدفق خارج الدولة ،والأخرى تتدفق إلي الداخل من العالم الخارجي. ويسمي الفرق بين التدفق بصافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج،وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي وهو عبارة هو عن الناتج القومي مطروحا منة صافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج.

أو الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة ، وعادة ما تكون سنة.وهذا يعني إذا كان هنالك اقتصاد ما ينتج من السلع مثلا وكانت كميات الإنتاج على التوالي ، وسعر السوق لكل منتج في ذلك العام عندها فإن مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي: كلمة مجموع التي وردت في التعريف معناها ينطوي ينطوى على شمولية الناتج المحلي الإجمالي بكل ما ينتج من سلع وخدمات ،فالمنتجات الزراعية والصناعية المنتجة في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات ،وخدمات تأجير المنازل والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها تسجل ضمن الناتج المحلي[1].

([1]) عبد الناصر العبادي أخرون ،(2000م) ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان ،دار الصفاء للنشر)ص 82.

وعند حساب الناتج المحلي نأخذ الأسعار النهائية للسلع ألتي تتضمن بداخلها السلع الوسيطة اللتي تدخل في إنتاج سلع ما، وكذلك نأخذ القيمة السوقية لما تم إنتاجه فعلا في الفترة المعينة.

أما كلمة المنتجة والتي وردت فإنها الناتج المحلي والذي هو بمثابة مقياس لحجم إنتاج الاقتصاد في فترة معينة يأخذ في الحسبان السلع المنتجة حتى ولو لم تبع في ذلك العام[1].

أما كلمة في اقتصاد ما فهذا يقود للاستنتاج أن الناتج المحلي يقيس حجم الإنتاج النهائي المتأتي عن استخدام الموارد الموأرد الاقتصادية المتاحة في رقعة جغرافية بعينها تم الاعتراف بها ككيان دولي مستقل سمي دولة لها اقتصادها المستقل .

كذلك نلاحظ أن حساب الناتج المحلي الإجمالي لا تأخذ في الاعتبار الظروف البيئية مثل تلوث الأحوال الصحية من جراء المصارف وغيرها وكذلك لاتفرق حسابات الناتج المحلي بين زمن الرخاء وأوقات النكبات والكوارث.

نجد أن الناتج المحلي الإجمالي لا يتضمن قيمة كل السلع والخدمات المنتجة النهائية ،وهي تلك السلع الموجه إلي المستهلك الأخير أو النهائي ،وكذلك نجد أن هنالك سلع وخدمات لا تدخل ضمن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأنها لا تباع ولا تشترى في الأسواق ومع ذلك فأنها تشكل جزء هام في إنتاج الاقتصاد النهائي مثل الخدمات ألتي تقدمها الحكومة كحماية الأمن وإطفاء الحريق والقضاء والدفاع وعيرها.لذلك قدر الاقتصاد هذه الخدمات بالتكلفة التي يتحملها دافع الضرائب، ولا يعتبر هذا تقييم عملي ولكنة أفضل حل عملي قدم في هذا المجال .

تستدعي الضرورة إهمال بعض أنواع الإنتاج النهائية لإسباب عملية ، وبشكل خاص نشير هنا للسلع غير السوقية ألتي تنتج من أجل تسويقها كخدمات التي تقوم بها ربات البيوت ،

([1]) عبد الناصر العبادي أخرون ، المرجع السابق ، ص 83.

والتجارة في الممنوعات التي يتم بيعها خارج الأسواق ، وذلك لإدخال قيمتها عند بيعها في سوق السلع وهي جديدة لذلك حتى لا تحسب قيمتها مرتين [1].

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

هناك عدد من الطرق التي يمكن بها حساب الناتج المحلي الإجمالي، منها طريقة الإنفاق، ولهذه الطريقة مكونات بواسطتها يحسب الناتج المحلي الإجمالي، تختلف عن طريقة الدخل التي لها مكونات أخرى، سوف نستعرض مكونات الطريقتين:-[2]

أولا: طريقة الإنفاق

1-الإنفاق الاستهلاكي الخاص :

يشمل إنفاق الأسر على السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات . يعادل هذا الإنفاق القيمة السوقية الكلية للسلع والخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي والمؤسسات التي تعمل بهدف الربح ، كذلك قيمة السلع والخدمات التي يتلقاها القطاع العائلي كنوع من الدخل العيني . ويتضمن الأول مشتريات الطعام والكساء والخدمات الطبية وغيرها ، بينما يتضمن الدخل العيني الجزء من المحاصيل الذي يستبقيه المزارعون الاستهلاك الشخصي.

2-الإنفاق الاستثماري الخاص :

هو القيمة السوقية الكلية للمنشأت الجديدة وسائل الإنتاج المعمر مضافا إليها قيمة التغير في رقم المحزون لدى منشأت الأعمال ، وعلى هذا فإن الاستثمار الإجمالي يتضمن بناء المصانع وشراء المعدات الإنتاجية الجديدة ، وبناء المساكن أيضا ، كذلك فإن التغير في رقم المخزون تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مقياس للإنتاج وليس للمبيعات.

([1]) خالد واحمد حسين، المرجع سابق ،ص107.

([2]) عبد الناصر العبادي ن مرجع سابق ،ص 29_32

3 -الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات:

يتكون هذا النوع من المشتريات التي تقوم بيها مختلف الوحدات الحكومية . وتتضمن هذه المشتريات الحصول على المعدات الحربية والدفاع الوطني ومرتبات موظفي الحكومة.

كما أن النفقات الحكومية لا تدخل كلها في حساب الناتج المحلي الإجمالي ، وهنالك استثمار أساسي وهو المدفوعات التحويلية الحكومية. وتتضمن المدفوعات التحويلية الحكومية مزايا التأمين الاجتماعي وتعويضات البطالة، والمدفوعات إلى الأفراد العسكريين المتقاعدين [1].

4- صافي الصادرات من السلع والخدمات :

وتمثل قيمة الصادرات من السلع والخدمات مطروح منها قيمة الواردات من السلع والخدمات.

بما أن الناتج القومي الإجمالي مقياس للإنتاج ،فأن الصادرات هي جزء من الناتج القومي الإنتاجي .أما الواردات فتقطع جزء من الناتج القومي الإجمالي ونتيجة لذلك فأنها يجب أن تستبعد من مجموعة العناصر المكونة للناتج لنضمن أن الناتج القومي الإجمالي يظهر فقط في الناتج المحلي .

تشكل هذه العناصر جميع أنواع الأنفاق المحتملة على السلع والخدمات النهائية فإن جمعها يساوي الناتج المحلي الإجمالي :-

$$GDP=C+I+G(x-M)$$

حيث أن :

الناتج المحلي الإجمالي .GDP:

([1]) مايكل أبدجمان ،، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ((1999) المملكة العربية السعودية،دار المريخ للنشر)ص ص 42 ، 43

الاستهلاك الخاص .C:

الاستثمار الخاص .I:

الإنفاق الحكوميG:

صافي الصادرات .(X-M):

هنالك بندان لا يحملان معني الدخل وهما الإهلاك والضرائب غير المباشرة ألتي يجب أضافتة ألي مجموع بنود الدخل للأصول على مكونات الناتج المحلي الإجمالي وهي :-

5- الإهلاك هو مجرد قيد دفتري يقصد به الوصول ألي بيان دقيق للأرباح والدخل الإجمالي المتولد بالمنشأ خلال سنة ،ويعبر الإهلاك عن قيمة المصانع والألات والأبنية المستعملة خلال سنة .[1]

6 – الضرائب غير المباشرة :

تفرض الحكومة بعض الضرائب مثل ضرائب المبيعات العامة والضرائب ألتي تفرض شكل خاص على بعض على بعض المواد والرسوم الجمركية وتعاملها وتعأملها والمؤسسات كتكاليف الإنتاج ،تعرف بالضرائب غير المباشرة لأنها لإتفرض مباشرة على الأعمال نفسها بل على منتجاتها من السلع والخدمات .

ثانيا : طريقة الدخل :

يقسم الدخل القومي إلى عدة أنواع من الدخل:

1.تعويضات العاملين .

وتكون من الاجور والمرتبات مضافا إليها الأجور والمرتبات الإضافية مثل المعاشات وما يقدمه نظام الضمان الاجتماعي ، وهي تشكل أكبر فئة من فئات الدخل .

2. دخل الإيجارات .

([1]) عبد الناصر العبادي وأخرون، مرجع سابق ،ص40

ويتضمن الدخل الريعي الذي يحصل علية أصلا اولئك الذين لا يرتبطون بأعمال عقارية حقيقية ،والدخول الريعية المقدرة للعقارات المأهولة بأصحابها والريع الذي يدخل علية الاطباء من مرضاهم وحقق التأليف وحقوق الموارد الطبيعية.

3. الفائدة .

هي المدفوعات النقدية ألتي تؤديها مؤسسات الأعمال الخيرية ألي موردي رأس المال الفائدة ألنقدي ،فإذاكان لديك سند من شركة ما فأن الفائدة ألتي تتقاضاها على هذا السند تدخل ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي .[1]

4. دخل المالكين .

يتألف دخل المالكين من الدخل الصافي لقطاع الأعمال (المؤسسات الفردية ، التضامنية ، التعاونية) كما يتألف أيضا من صافي الدخل لشركات المساهمة وهي تتألف من ثلاثة أجزاء :

- الحصص ألتي يقبضها حمل الأسهم .
- الأرباح المحتجزة .
- المبالغ التي تدفعها الشركات كضرائب الدخل .

([1]) مايكل ابدجمان ، المرجع السابق ، ص ص 49 ، 748.

الفصل الثالث

السياسة الجمركية والناتج المحلي الإجمالي في السودان

المبحث الأول

الجمارك السودانية

نشأة الجمارك:

في الفترة ما قبل عام 1905م كان تحصيل الرسوم الجمركية يتم علي نظام التوكيلات بصدور المنشورات من الحاكم العام إلي مديري المديريات اللذين يقومون بتحصيل الرسوم والضرائب الجمركية و يوردون الحصيلة للسكرتير المالي.

في العام 1905م صدر أول قانون للجمارك بموجبه تم أنشاء إدارة الجمارك, واستقلت من مصلحة المالية وأصبحت تحصل إيرادتها وتحدد منصرفاتها وتراجع حساباتها دون تدخل من مصلحة المالية وفي العام 1905م تم تعيين اول مدير للجمارك الكابتن هايس سادلر كان برتبة العميد ومارس أعماله في بداية يناير 1906م أهم ما قام به كابتن هايس هو وضع خطة لإنشاء وتطوير العمل الجمركي يسير في كل المحطات الجمركية (سواكن, وادي حلفا, بورتسودان) وفقا للنظام الجمركي المصري ومن ثم قام بتحديد المواقع وإنشاء سبعة عشر مركزا جمركيا وهي (سواكن، وادي حلفا، بورتسودان, كسلا، قنبيلا، قلابات، الروصيرص، الكرمك، ابوهاشم، شنينة، قرورة، سنار، الدندر، ابونعامة) ويلاحظ أنه أهمل الشمال والغرب, ذلك لأن الشمال به محطة وادي حلفا وكان التحصيل فيها يتم لصالح الحكومة المصرية .

أما الغرب فلم يتم الالتفات له ألا بعد إفتتاح مطار الجنينة عام 1940م.

بلاضافة لذلك فإن من أهم أعمال الكابتن سادلر انه ساهم في تنظيم العلاقة بين إدارة الجمارك الوليدة مصلحة المالية و مصلحة التجارة [1].

([1]) الموقع ألإلكتروني للجمارك www.custom.job.sd

تعاقب علي إدارة الجمارك ثمانية من الانجليز أخرهم المستر ووكلي والذي لم يعمل كثيرا فترة لا تزيد عن ستة اشهر تمت بعدها سودنة الوظائف عليا بالجمارك كان عدد الأداريين الإنجليز سبعة فقط علي راسهم المستر ووكلي أخر مدير للجمارك في العهد الثنائي.

تم اختيار أحد الاداريين من الحكومات المحلية ويسمي السيد خليل عبد النبي ليشغل وظيفة مدير الجمارك ولكنه لم يستمر أكثر من أسبوع فقد رفضت القاعدة الجمركية هذا التعيين وتمسكت بتعيين السيد محمد كمال فريد.

ليصبح أول مدير فعلي للجمارك بعد الاستقلال عام 1956م.

تعاقب علي إدارة مصلحة الجمارك بعد الاستقلال أحد عشر مديرا أخرهم اللواء شرطة سيف الدين عمر سليمان.

رئاسة الجمارك :

إتخذت الجمارك سواكن مقرا لها في الفترة من 1906م حتي عام 1909م حيث إفتتحت الجمارك ميناء بورتسودان رسميا وانتقل لها معظم النشاط الجمركي، عام 1909م حتي عام 1914م وظلت رئاسة الجمارك تنتقل شتاءا ببورتسودان و صيفا سنكات.

في عام 1914م انتقلت رئاسة الجمارك إلي الخرطوم وبالتحديد في الجزء الجنوبي الغربي من مصلحة المالية (وزارة المالية والإقتصاد الوطني الآن) في عام 1934م إنتقلت للمبني شرق القصر الجمهوري والذي تتخذه محافظة الخرطوم الأن ثم في موقعها الحالي شرق كبري الحرية عام 1984م[1].

(1) الموقع ألإلكتروني للجمارك www.custom.job.sd

تطور قانون الجمارك: [1]

قانون عام 1905م:

أول قانون للجمارك أصدره المستر ونجت باشا حاكم عام السودان عبارة عن موجهات مبسطة جدا لا تتعدي نصف الصفحة إستنادا إلي الاتفاقية الحكم الثنائي لعام 1899م وأهم ما جاء في هذا القانون هو إعفاء البضائع المستوردة من مصر من الرسوم الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية علي سلع الإنشاء و التعمير والمواد الغذائية.

قانون 1913م :

صدر هذا القانون مع ظهور أول ميزانية لحكومة السودان وتزامنت مع وقف الدعم المصري لتغطية العجز العامة بالاضافة لذلكوقف توريد الإيرادات للحكومة المصرية، وكان الهدف الرئيسي من هذا القانون وضع نظام أفضل لتحصيل الرسوم الجمركية وإدخال بعض الأنظمة الجمركية الخاصة مثل (الدروياك والترانزيت) والنقل من سفينة إلي أخري بالإضافة إلي مكافحة التهريب.

قانون عام 1926م :

هذا القانون لايختلف كثيرا عن قانون 1913م وإنما أشتمل علي بعض التعديلات مثل رفع الفئات الجمركية علي السلع الكمالية وهي (السجائر والخمور والتمباك).
وقد ظهرت الحوجة لصدور هذا القانون بعد مقتل السيرلي أستاك عام 1924م بالقاهرة وطرد علي إثرها جميع الموظفين العاملين بالجمارك السودانية .

قانون عام 1939م:

صدر هذا القانون لدواعي أمنية خالصة مع إرهاصات قيام الحرب العالمية الثانية لدرء أثارها السالبة عند نشوبها.

([1]) مقابلة مع النقيسب/ سفيان الطيب عبد القادر بالإدارة العامة للجمارك ، وحدة التدريب،بتاريخ 8/16/ 2016م

وقد اشتمل علي تقييد بعض السلع عند إستيراد التصدير وارتفاع قيمة التعريفة الجمركية عموما ويلاحظ أن هذا القانون قد ألحقت به اللوائح التي تنظم عمل المصالح الأخري ذات الصلة بالعمل الجمركي كما الحق به كتاب تعليمات ضباط الجمارك وهو المرشد المهم الذي ينظم العمل الجمركي [1].

قانون عام 1984م:

إستمر العمل بقانون 1939 حتي 1984م عندما أمر الرئيس جعفر نميري العمل بموجب الشريعة الإسلامية و اصدر قانون لعام 1404ه .

ومن أهم أسباب صدور القانون الأتي :-

1- تحويل مصلحة الجمارك من مصلحة مدنية إلي قوات نظامية عسكرية.

2- العمل بقوانين الشريعة الإسلامية بديلا للقوانين المدنية الوضعية.

3- تطور الحياة التجارية و تنوع إختلاف أساليب الشحن والتهريب والتحايب.

علي الجمارك كما أصبح السفر خارج الحدود متاحا لقطاعات كبيرة من السودانين.

4- تنقية الحياة التجارية من الغش والفساد في المعاملات وعلي تفرض المكوس والضرائب و العشور علي أسس واضحة وفق نهج الإسلام.

أهم ما يميز هذا القانون أنه :-

1- صدر بالغة العربية .

2- تم تغيير بعض الالفاظ والمعاني فأصبح المسئول الأول عند الجمارك (أمين عام الجمارك).

3- أعيد النظر في تعريف الحدود الجمركية وابتداع النطاق الجمركي حيث توسعت دائرة الرقابة الجمركية.

([1]) مقابلة مع النقيسب/ سفيان الطيب عبد القادر بالإدارة العامة للجمارك ، وحدة التدريب،بتاريخ 8/16/ 2016م

4- تحويل الجمارك لقوة نظامية تتبع لرئاسة الجمهورية.

5- إدخال نظام الرسم الموحد لأول مرة علي أمتعة الركاب كما أدخل التحصيل للعملات الحرة.

6- نص القانون لأول مرة علي نظام تجارة الحدود .

7- عالج القانون الأسواق الحرة ضمن المستودعات وألزم الأمين العام بالتصديق بفتح فروع في المدن و الأسواق و المحطات الجمركية.

8- نص علي تجريد محترفي التهريب من كافة أموالهم كما نص علي عقوبة المحرضين والمساعدين.

9- حدد حقوق العاملين و شدد في العقوبات و الجزاءات علي المخالفين.

10- أعيد النظر في فئات التعريفية الجمركية حيث حظرت الخمور ورفعت علي سلع الترف و خفضت علي السلع الضرورية.

قانون 1986 :-

لم يعمل بقانون 1404ه طويلا و ثار حوله جدل كبير وأعيدت الجمارك إلي مصلحة مدنية بعد سقوط حكومة مايو و بصدور قانون 1986م الغي قانون 1404ه والذي تعمل الجمارك بموجبه حتي عام 2010م أضيف له العمل بقانون الشرطة بعد أن تحولت الجمارك مرة أخري قوة نظامية شرطية ضمن قوات الشرطة الموحدة.

قانون 1986م هو ترجمة تكاد تكون حرفية لقانون 1939م

أهم ما يميز هذا القانون:-

1- تقنين حق ضابط الجمارك من عائد المخالفات و البضائع المصادرة.

2- تقنين وضع المعمل الجمركي[1].

([1]) مقابلة مع النقيسب/ سفيان الطيب عبد القادر بالإدارة العامة للجمارك ، وحدة التدريب،بتاريخ 8/16/ 2016م

الأوضاع الإدارية للجمارك :-

ظلت الجمارك تحتفظ باسم (مصلحة الجمارك) و الهيكل التنظيمي بها حتي 1972م.

حيث إنقسمت إلي مصلحتين مصلحة الجمارك ومصلحة أخري لرسوم الإنتاج ولكل مديرها و مميزاتها و تخضع المصلحتان لمدير عام الجمارك و رسوم الإنتاج.

في عام 1974م عادت رسوم الإنتاج إلي وضعها الأول كجزء من مصلحة الجمارك ويستمر الإسم (مصلحة الجمارك و رسوم الإنتاج) ولكن تم فصل قسم السكر من الجمارك و أنشات بموجب ذلك شركة تجارة و توزيع السكر, وضم ضابط الجمارك العاملين بهذا القسم إلي شركة الوليدة.

في العام 1991م صدر القرار 1137 الذي بموجبه تم تحويل الجمارك إلي قوة شرطة مكافحة التهريب[1].

قانون الجمارك لسنة 1986(تعديل) لسنة 2010م[2] :-

لقد افرزت المتغيرات الإقتصادية و التجارية المحلية والإقليمية والدولية مستجدات اقتضت تعديل قانون الجمارك لمواكبة هذه التطورات ومن ثم جاءت تعديلات القانون للأسباب التالية :-

1- إستيعاب متطلبات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية وهي :-

- تعديل أسس و قواعد تقييم السلع للأغراض الجمركية لتكون وفق نصوص المادة (7) من اتفاقية القات 1994م.
- تأسيس نظام استئناف للقرارت الإدارية المتعلقة بتصنيف وتقييم ومنشأ السلع وفقا نصوص المادة (11) من اتفاقية التقييم الجمركي و المادة (10) من اتفاقية القات 1994م. الالتزام بسرية المعلومات التجارية – تطبيق إجراءات حدودية بواسطة

([1]) التقرير السنوي للجمارك ، 2010م.

([2]) قانون الجمارك لسنة 1986(تعديل) لسنة 2010م ، الباب الثالث عشر ، ص 69

سلطات الجمارك لحماية حقوق الملكية الفكرية وفقا لإحكام المواد (51–60) من اتفاقية تربيس.

– تسهيل التجارة وفقا لنصوص المواد (5 – 8 – 10) من اتفاقية القات 1994م.

2– تطبيق المعايير الدولية للخدمة الجمركية وفق ما ورد في اتفاقية كيوتو 1999م

– إستحدام تقنية المعلومات.

– تقنية الإتصالات.

– تطبيق أفضل الممارسات في الاجراءات الجمركية.

– تطبيق نظم تقليل زمن التخليص الجمركي.

3– توفيق أوضاع القوانين الوطنية لدول الكوميسا مع القانون الجمركي الإطاري للكوميسا لضمان وحدة النظام الجمركي للاقليم في الجوانب الإجرائية في مرحلة الإتحاد الجمركي.

4– استيعاب متطلبات تنفيذ دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م وقانون شرطة السودان 2008م.

السمات العامة للتعديلات :–

بلغت جملة التعديلات (17) تعديلا عبارة عن 13% من جملة مواد القانون علي النحو الاتي [1]:–

– إلغاء 16 من المواد والاستعاضة عنها بمواد جديدة.

– إضافة عبارات أو بنود جديدة في عدد من المواد.

– إضافة مواد جديدة لم تكن تكن موجودة من قبل .

([1]) التقرير السنوي للجمارك، 2010م.

وقد استيعاب المستجدات الإقليمية و الدولية في نصوص المواد الأتية[1]:-

1- المادة 51(1) تصنيف و ترميز السلع للإغراض الجمركية وفق النظام المنسق لترميز ووصف السلع 1988م.

2- المادة 51 (3) تطبيق الرسوم الإضافية التي تفرض خارج التعريفية الجمركية في إطار الإجراءات الوقائية لمكافحة الإغراق والدعومات غير القانونية وحماية السلع الزراعية وفق إتفاقية منظمة التجارة العالمية.

3- المادة (63) لإستحدام تقنيات المعلومات و الإتصالات.

4- المادة (75) تطبيق نظام التقييم الجمركي وفق المادة (7) من إتفاقية 1994م.

5- المادة 75(17) المحافظة علي سرية المعلومات التجارية والأسرار التجارية للمصدرين والموردين

6- المادة (76)استخدام قواعد المنشا غير التفضيلية و التفضيلية وفقا لأسس إتفاقية قواعد المنشأ التابعة لمنظمة التجارة العالمية .

7- المادة 90(5) حق المورد والمصدر في اسستئناف القرارات الإدارية للنزاعات حول التصنيف و تقييم و منشأ السلع وفقا للمادة (11) من إتفاقية التقييم الجمركي .

8- المادة(218)حماية حقوق الملكية الفكرية في الحدود بواسطة سلطات الجمارك قبل عبور السلع لداخل البلاد.

9- المادة (6) المتعلقة بتبسيط الإجراءات الجمركية بتطبيق المعايير الدولية للحزمة الجمركية الواردة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية.

10- تنفيذ سياسات الدولة (الإقتصادية , المالية , النقدية , التجارية) من خلال ترجمتها إلي سياسات جمركية جزئية. [2]

([1]) الموقع التقرير السنوي للجمارك، 2010م.

([2]) الموقع الرسمي للجمارك www.custom.job.sd

11–المساهمة في وضع السياسات الكلية للدولة .

12– تنفيذ الخطط الإستراتيجية لوزارتي المالية والداخلية[1]

المهام الاساسية للجمارك :

تتمثل أهداف الإدارة الجمركية في الآتي:

– تسهيل التجارة وفق المعايير الدولية.

– تطوير الإيرادات العامة للدولة.

– تأمين الإقتصاد الوطني.

– خلق إدارة جمركية حديثة تواكب تحديات جمارك القرن الحادي و العشرين .

– ترسيخ أخلاقيات العمل الجمركي ورفع درجة النزاهة (تعزيز درجة الإلتزام والإنفاذ للتشريعات)

– تسهيل و تأمين التجارة الدولية .

– تنفذ كافة الإتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بالتجارة الدولية.

– تنفيذ كافة القوانين ذات الصلة بالتجارة الخارجية.

– حماية المجتمع وصون الحدود.

– توفير المعلومات عن التجارة الخارجية .

– تحصيل الرسوم والضرائب وغيرها من مستحقات يدفعها المصدرون والمستوردون لمصلحة الجمارك بمايتفق مع قانون التعريفة الجمركية وكل القوانين ذات الصلة .

– الإشراف علي حركة البضائع المخزنة في مخازن المستودعات العامة والخاصة المصرح لها بتخزين البضائع المستوردة .

– متابعة المواد الخام المعفاة من الجمارك والرقابة علي المستودعات بكافة الموانى الجوية والبحرية .

([1]) مقابلة مع النقيسب/ سفيان الطيب عبد القادر بالإدارة العامة للجمارك ، وحدة التدريب،بتاريخ 8/16/ 2016م

- الحفاظ علي إيرادات الدولة وحمايتها عن طريق منع التهريب من الرسوم والضرائب الواجبة .
- مكافحة التهريب سواء دخولا أو خروجا من البلاد عبر المنافذ الجمركية المختلفة سواء براً او بحراً أو جواً .
- تطوير الأداء الجمركي في مختلف القطاعات الجمركية بالأساليب الجديدة مثل الافراج المسبق وتطبيق تقنيات المخاطر علي نطاق واسع بمختلف مجالات الجمارك ... وبالنسبة لعمليات الفحص للبضائع صادرة كانت أم واردة فانها تتم بطرق و قواعد خاصة يلتزم بها العاملون بادارات الفحص بمصلحة الجمارك تحت اشرافهم .
- تقوم الجمارك بالتعاون مع جهات رقابية عديدة في احكام الرقابة علي الصادرات والواردات و خاصة البضائع الممنوعة ومن أمثلة تلك الجهات التي تتعاون معها الجمارك وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والاتصالات والصحة والزراعة والتموين وغيرها .
- العمل علي تطبيق القواعد والقرارات والمعايير التي تصدرها الوزارات والمصالح والهيئات الرقابية المختلفة كالوزارات السابقة وأيضا علي سبيل المثال الرقابة علي المصنفات الفنية و المطبوعات مصلحة الحجر البيطري , الحجر الزراعي, مكلفحة المخدرات ادارات عدة تابعة لوزارة الداخلية كمكافحة المخدرات والسلاح وخلافه[1].

السياسة الجمركية في السودان:

تعود نشأة الضريبة وسياساته في السودان إلى عام 1898 وكـــأن ذلك تمهيدا لوضع أول ميزانية للحكومة في عام 1899 تحت ظل الاستعمار الانجليزي ،وبالرغم من

([1]) مقابلة مع النقيسب/ سفيان الطيب عبد القادر بالإدارة العامة للجمارك ، وحدة التدريب،بتاريخ 8/16/ 2016م

ضعف تجارة السودان مع العالم الخارجي في ذلك الوقت إلا أنة كأن هنالك نوع من النشاط الاقتصادي البسيط لبعض القطاعات، ولهذه الأسباب كانت مصروفات الدولة تفوق إيراداتها وكانت الحكومة المصرية كأحد أجنحه الاستعمار تواجه هذه الحالات بالمنح السنوية لتمويل العجز وكانت الإيرادات الجمركية يتم تحصيلها بواسطة مديري المديريات وتورد إلي مصلحة المالية وأصبح من اختصاص مصلحة الجمارك بعد إنشاءها عام 1905 وهو نفس العام الذي صدر فيه أول قانون للجمارك في السودان.

تطور نظام الضريبة الجمركية :-

بعد نيل السودان لاستقلالة في العام 1956 وتولي الحكومة الوطنية زمام الأمور، اختلف الوضع الاقتصادي حيث بدأ الاهتمام بمعدل النمو وهذا التحول وضع بصما ته علي خطط التنمية بالاعتماد المتزايد علي الإيرادات الضريبية لتمويل هذه الخطط والبرامج باعتبارها الموارد الأوفر والأكثر مرونة ،وقد تم بتاء الهيكل الضريبي في السودان علي النحو التالي[1]:

أولا : ضرائب مباشرة:

وهي ضرائب يتم جبايتها بناء علي جداول اسمية توضع بصفة دورية وتدون فيها أسماء المكلفين بالضريبة والمادة الخاضعة للضريبة ومبلغ الضريبة وتشمل (ضريبة الدخل، ضريبة أرباح الأعمال، خصم وإضافة ،ضريبة التنمية، ضريبة المبيعات،ضريبة الدمغة).

ثانياً: الضرائب غير المباشرة :

وتشمل:

1.ضرائب على الإنتاج والاستهلاك المحلي وهي (ضريبة الإنتاج وضريبة الاستهلاك).

([1]) بشير الطاهر بشير 2014م ، التطور التاريخي والتحولات الكبرى في جمارك السودان، 60

2. ضرائب على التي تجتازها الدولة وهي:

أ. رسوم جمركية على الواردات.

ب.رسوم جمركية على الصادرات.

وتتمثل الضرائب غير المباشرة في إيرادات الجمركية والتي تعتبر من أهم مصادر الإيرادات السيادية والتي تمثل نسبة عالية في الهيكل الضريبي لذا فقد وجدت عناية كبيرة في آلية تحصيلها، والإيرادات الجمركية تعتبر من أقدم أنواع الضرائب وتتميز بوفره حصيلتها بجانب استخدامها كأداة لحماية الصناعة المحلية.

تطور الأداء المالي[1]:

بدأ برنامج التركيز الاقتصادي والإصلاح المالي عام 1978 بسبب مواجهة الاختلال وعدم التوازن الداخلي حيث بلغ عجز الموازنة حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع التضخم إلى 18% وبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي سالب3.7 % .وقد آثر ذلك هذا الوضع في جملة الإيرادات العامة خلال الفترة من1978م إلى 1983،وعجزت عن تغطية المصروفات العامة للدولة ،وللسيطرة على هذا الوضع وكمحاولة للطفرة بالإنتاج فقد تم تخفيض رسوم الإنتاج على زيت الطعام والصابون والأحذية والمنسوجات والملابس الجاهزة وكان ذلك عام 1981 كما تم زيادة الرسوم الجمركية على السلع المنافسة والكمالية كما فرض رسوم إضافية على الواردات قدرة 10%،وقد تفاقم هذا الوضع في العام المالي 1984/38م حيث انخفضت إيرادات الدولة ألي 17%من أجمالي الناتج المحلي وبلغت جملة جمله الاستدانة من النظام المصرفي 1,66بليون جنية وانخفضت قيمة الجنية نفسه ،وقد تسبب شح النقد الأجنبي خلال الفترة

([1])ا بشير الطاهر بشير،المرجع السابق ، ص 61

1978-1984ألي تناقص الاستيراد والذي آثر بدورة على الإيرادات الجمركية ألتي تراوحت بين75%-82%من جمله الإيرادات الضريبية خلال نفس الفترة[1].

أما في آلفترة من 1885 ألي 1990 فقد شهدت تذبذبا في موقف الصادرات وسجلت بعض كميات السلع المصدرة معدل نمو سالب أما الواردات فقد عكست نموا مضطردا وتم إيقاف التعامل بالاستيراد عن طريق الموارد الذاتية والصفقات المكافئة وتم تقنين تجارة الحدود مع كل من مصر ،ليبيا ،تشاد ،أفريقيا الوسطى،كذلك تم توقيع عقد من البرتوكولات التجارية مع كل من تركيا ، الأردن ،ليبيا،ومصر ،أما العجز بين الإيرادات والمصروفات وقد بلغ متوسطه خلال الفترة 479% أما الإيرادات الجمركية فقد بلعت خلال خمس سنوات من 1990/85 على التوالي(5.1،5.7،5.5،4.4،5.8) من جمله الناتج المحلي الإجمالي أو ما يعادل 74% من جمله الإيرادات العامة.

إن الإستراتيجية التي تم التخطيط لها في عقد التسعينات لمواجه أزه الاقتصاد السوداني أوصت ببرنامج شامل يقوم على مبدأ الاعتماد على الذات عن طريق رفع معدلات الإنتاجية وترشيد الاستهلاك والاستيراد وتحفيز قطاع الصادرات حيث تم تقييد الاستثناءات الجمركية لكافة الوحدات والمؤسسات والمنظمات وذلك عام 1969 بجانب الإصلاحات الهيكلية لفئات ألتعرفه الجمركية ، انعكس ذلك على التحسين في ألأداء مما نتجه عنه أداء مميز من عام 1998 وذلك بفضل ألاستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الجمركية ورفع كفاءة التحصيل في الادارة الجمركية.

وكانت اهم تدابير التي اتخذت لاصلاح الضريبه الجمركيه ما يلي :

1| في 5 مارس 1997 تم رفع سعر الدولار بغرض التقييم الجمركي من 1300 الى 1400 جنيه مقابل الدولار .

([1])ا بشير الطاهر بشير،المرجع السابق ، ص 62

2| فرض رسوم إضافيه على سلعتي السكر والاسمنت .

3| رفع ضريبه الاستهلاك منن 10الى 15%.

4| فرض ضريبه دفاع

5| زياده التعرفه تحت قانون الاستثمار بنسبه 25% .

وبالرغم من إلغاء الضريبه الجمركيه على الصادرات في عام 1999 ومواصله الاصلاح في التعرفه الجمركيه بتخفيض الحد الاعلى من 80%الى 60% بجانب إلغاء الرسوم الاضافيه على بعض السلع المستورده و إلغاء ضريبه الاستهلاك على المنتجات المحليه، ألآ انه يلاحظ النمو المتذايد للإيرادات الجمركيه من خلال الإستفاده من مناخ سياسة التحرير الاقتصادي وتحسن الاوضاع الاقتصاديه العالميه وإنعكاسها إيجابا على شروط التبادل التجاري العالمي.

هذه السياسات ساهمت في نمو الايرادات الضريبه بوجه عام والجمركيه على وجه الخصوص وانعكس ذلك ارتفاع نسبه مساهمه الايرادات الذاتيه في تمويل التنميه والتي بلغت 88.6% عام 2001 و84.6% عام 2002[1].

أهداف السياسة الجمركية:-

1/ إنفاذ السياسات الاقتصاديه.

2/ تسهيل حركه التجاره العالميه وتحقيق الرقابه الجمركية الفاعله .

3/ بناء القدرات البشريه والماديه .

4/ بناء القدرات الفنيه .

5/ حماية المجتمع.

([1])| بشير الطاهر بشير،المرجع السابق ، ص 63

السياسة المالية :-

*تم تنفيذ قانون موازنه عام 2005 وتم تطبيق بعض الضرئب الجديده كدمغه الصندوق القومي لرعايه الطلاب بفئه 3% على بعض السلع المستورده .

*تطبيق القرار الوزاري رقم 50 لسنه 2005 بإعفاء الشاحنات حموله عشرين طن فما فوق من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى .

*الاعفاء من الرسوم الجمركيه ورسوم الحجر الزراعي وضريبه ارباح الاعمال لسلعتي الذره الشاميه والدخن.

* تخفيض فئات الرسوم على الاسمنت والسيخ المستورد من 45% الى 25% .

*القرار الوزاري بإعفاء الجازولين المستورد من الضرائب الجمركيه والرسوم الاضافيه من عام 2006

*قرار بنك السودان بتحويل ارباح الشركات العامله في مجال الاتصالات بالنقد الاجنبي للعام 2007.

*قرار وزاره الماليه بخصوص إعفاء واردات سد مروي من دمغه العلاج

*قرار وزارة الصحة الاتحادية رقم (2009) بخصوص حظر الاجهزة الطبية والمعملية المستعملة حتى المنح والتبرعات والهبات .

خطاب بنك السودان المركزي بتاريخ 2009 بخصوص حظر الشركات من تصدير الذهب بشقيه (صادر حر وللتصنيع والاعادة) .

* توجيهات السيد مدير عام الجمارك 2010 بخصوص التدابير الخاصة بترشيد الطلب على النقد الاجنبي .

أمر بموجب قانون الجمارك لسنة 2011 القاضي بتعديل فئات رسوم الوارد على الاقمشة من 25% الى 40% والحافلات والركشات من 10% الى 25% .

2012 تطبيق برنامج الدفع الالكتروني في مطار الخرطوم 1/ 2 / 2012 م وهو برنامج يتيح لأصحاب الشأن دفع رسوم شهادتهم الجمركية عبر اي فرع من فروع بنك فيصل الاسلامي وارسال إشعارات الدفع إلكترونياً [1].

تعديل سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لأغراض تحصيل الرسوم الجمركية من 4.42 إلى 5.7 جنيه بزيادة تعادل 28.9 % .

إستمرار الهياكل الضريبية لرسوم الصادر والوارد والرسوم الاضافية وضريبة التنمية وضريبة الانتاج والضريبة على القيمة المضافة على الواردات للموازنة المعدلة لعام 2014 .

السياسات التجارية[2]:

1. تفويض الولايات للعمل بإتفاقية تجارة الحدود لسنة 2005م
2. قرار احتكار صادر الصمغ العربي لشركة الصمغ العربي المحدودة
3. قرار وزارة الداخلية بعدم السماح بتخليص السيارات ذات الشاسيه الملحوم
4. خطاب وزارة التجارة بخصوص فك حظر شركات من قائمة المقاطعة الاسرائلية
5. قرار وزارة التجارة الخارجية رقم 8 لسنة 2010 بخصوص فتح استيراد السكر
6. قرار وزارة التجارة الخارجية رقم 6 لسنة 2011 والخاص بمنع إستيراد سلعة الإندومي
7. الاستمرار في سياسة ترشيد الوردات وتشجيع الصادرات .
8. إستمرار عضوية السودان في التكتلات والتجارة الحره FTA)

([1]) بشير الطاهر بشير،المرجع السابق ، ص 64

([2]) بشير الطاهر بشير،المرجع السابق ، ص 65

المبحث الثاني

الناتج المحلي الإجمالي في السودان

يتكون البناء الاقتصادي للدولة من نتائج مجموع متغيراته الأساسية والمتغيرات الفرعية التابعة لها .لذلك نعتبر ان الاقتصاد الوطني يتكون من نسيج متداخل و متكامل من الخلايا الحية التي تتفاعل وتساهم في تحقيق أجمالي الناتج المحلي وإبراز موقف البناء الاقتصادي بكاملة .ومن واقع البناء الاقتصادي للدول تصنف هذه الدول إلي متقدمة ونامية.

لا يختلف الاقتصاد السوداني كثيرا عن اقتصاديات الدول النامية لذلك نقول:إن البناء الاقتصادي في السودان يعكس بصورة واضحة موقف البناء الاقتصادي لدولة نامية تخطو خطواتها الأولي في مسار التنمية .فالملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات الدول النامية عن غيرها من الدول المتقدمة تسود بقدر كبير في السودان ولكن يصعب علينا أن نشير على وجه التحديد المرتبة أو المقام الذي يحتله السودان بين هذه الدول النامية لكن نستطيع ان نؤكد بان السودان الذي يعتبر اكبر دولة في أفريقيا ، رقم مساحته الشاسعة التي تبلغ مليون ميل مربع (قبل الانفصال) وأراضيه الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية الأخرى المتاحة ، فإن السودان لا يزال يحتل مرتبة متأخرة في قائمة الدول النامية .

أهتم كثير من الاقتصاديين في أعقاب الحرب العالمية الثانية باقتصاديات الدول النامية وقد أهتم بعض هؤلاء بأبرز أهم الخصائص ألتي تمييز الدول النامية ومنهم هارفي ليبنشتاين الذي صنف هذه الخصائص في مجموعات أربعة ، اقتصادية ،ديمغرافية ، ثقافية سياسية، وتكنولوجية وأخرى[1] .

([1]) سليمان خليفة مردس عجب الله، 2015م ، محددات النمو الاقتصادي، ص 24

الخصائص الاقتصادية :

1. انخفاض حجم أجمالي الناتج المحلي نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد لصغر حجم الوحدات ألتي تساهم في الناتج المحلي .
2. انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي. ويعتمد متوسط دخل الفرد الحقيقي على حجم الدخل القومي وعدد السكان. ويأتي انخفاض متوسط دخل الفرد من واقع انخفاض حجم الدخل القومي الذي تعيشه الدول النامية .
3. يساهم قطاع الزراعة بنسبة كبيره في أجمالي الناتج المحلي لدول النامية وبذلك تعتمد لاقتصاديات هذه الدول على الزراعة كقطاع رئيسي مؤثر وفعال ،وأن إي تدهور فيه يؤثر على الدخل لإنتاج .
4. يعتمد معظم السكان في كسب معيشتهم على الزراعة باعتبار أن مهنة الزراعة هي المهنة ألتي يتوارثها الأولاد عن الأبأ والأجداد .
5. لاتجاه أعداد كبيرة من السكان للعمل في الزراعة مقارنة مع عوامل الإنتاج المتاحة في هذا النشاط الإنتاجي وتفشى البطالة المقنعة في القطاع الزراعي في كثير ن الدول النامية وفي هذه الحالة فأن إنتاجية الفرد تكون منخفضة .
6. نظرا لانخفاض دخول الأفراد الذي يصرف على الطعام وغيره من حاجات الإنسان الضرورية فإن مقدار ما يدخره الفر من دخلة يكون قليل وربما لا يستطيع أن يدخر منة شيئا.
7. طبيعة مثل هذه الاقتصاديات النامية التي تعتمد أساسا على القطاع الزراعي تحتم أن تكون صادرات البلاد من المنتجات الزراعية الأولية والمواد الخام[1].

([1]) سليمان خليفة مردس عجب الله، المرجع السابق، ص 25

الخصائص الديمغرافية:

تتسم معظم الدول بخصائص ديمغرافية واضحة تميزها عن الدول المتقدمة ويمكن إيجاز هذه الخصائص في النقاط التالية :

أ- تتصف الدول النامية بنسبة خصوبة عالية تؤدى ألي ارتفاع نسبة المواليد فيها .

ب- ارتفاع نسبة الوفيات لعدم توفر الخدمات الطبية الوقائية والعلاجية فيها بقدر ملائم .

ج- ارتفاع نسبة وفيات المواليد لعدم العناية بخدمات الأمومة والطفولة الطبية .

د- انتشار سوء التغذية في أوقات كثيرة في مواقع كثيرة من الدول النامية .

ه- تضافر العديد من العوامل ألتي تؤدى ألي تدهور الصحة العامة في تلك الدول .

و- بالرغم من كل ذلك فإن نسبة ذيادة السكان في الدول النامية تعتبر عالية وهي من اوضح حصائص الدول النامية.

الخصائص الثقافية:

1. قلة مؤسسات التعليم والمعلمين مما يحد من فرص العمل .
2. ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع .
3. انتشار أساليب تقديم الأطفال كايدي عاملة رخيصة .
4. انتشار السلوكيات التقليدية .
5. عدم وجود طبقة وسطي في المجتمع مما يقسم المجتمع ألي طبقة عليا صغيرة ذات نفوز واسع وطبقة دنيا محرمة من كثير متطلبات الحياة الكريمة الهائئة .

الخصائص السياسية:

هنالك العديد من الخصائص السياسية التي تؤدى ألي عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية ويمكن الاشارة أليها في النقاط التالية[1]:

([1]) سليمان خليفة مردس عجب الله، المرجع السابق، ص 26

1- عدم نضوج أساليب الحكم وعدم استمرارها لفترة طويلة .

2-عدم توحيد الرؤى بين التجمعات الحزبية .

3-ظهور بعض الأحزاب أو التجمعات العقائدية .

4-انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية المتعاقبة التي لا تترك مجالا للممارسات الديمقراطية لتنمو في تلك البلاد لتستقر على حال .

الخصائص التكنولوجية :

1-يسود استخدام التكنولوجيا التقليدية في إنتاج كثير من المنتجات وهذا النوع لا يساعد على زيادة الإنتاج .

2-يعتبر التدريب من أهم الوسائل القدرات الإنتاجية للفرد لذلك يجد اهتماما واسعا في الدول المتقدمة ولكن تفتقر الدول النامية لوسائل وبرامج التدريب الضرورية ألتي تساعد على رفع كفاءة الفرد .

3-ضعف الإنتاجية من السمات الأساسية الواضحة في الدول النامية تتفاعل العديد من العوامل السائدة في اقتصاديات هذه الدول لخفض الإنتاجية [1].

وبالنظر إلى السمات التي تميز الدول النامية نجد أنها تطابق الى حد كبير السمات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في السودان . فالملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة . ولدراسة الاقتصاد السوداني لابد من تناول مكوناته الأساسية وفي مقدمتها موقف إجمالي الناتج المحلي لمعرفة الصورة الحقيقية للاقتصاد القومي . وتشارك القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كما سنرى لاحقا بناء على الظروف الإنتاجية التي تمر بكل قطاع . حجم الاستثمارات السنوية والظروف المناخية ومستوى

([1]) سليمان خليفة مردس عجب الله، المرجع السابق، ص 27

الإنتاجية والأسعار العالمية لمنتجات البلاد هي أهم العوامل التي تؤثر في حجم إجمالي الناتج المحلي ومن ثم الدخل القومي وتسعى الدول دائما لزيادة مستوى معدل النمو الحقيقي ، وليس النقدي لإجمالي النتاج المحلي ، لأن الزيادة السنوية في إجمالي الناتج المحلي هي ألتي تعكس مستوى الزيادة الفعلية في هذا المتغير الاقتصادي المهم . ولأهمية هذا المتغير الاقتصادي كمؤشر للنمو الاقتصادي فقد اعتبر برنامج الاستراتيجيه القومية الشاملة في السودان الذي يغطي فترة عشرة سنوات في السودان 1992–2002م مضاعفة الدخل القومي إلي عشرين ضعفا حلال فترة البرنامج كأحد أهدافة الرئيسية . وتعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد.

ومن الملامح التي يجدر الإشارة أليها في هذا المقام هو أن تحليل اوجه النشاط الاقتصادي في البلاد يبرز بصورة واضحة أن جزاء كبير من الإنتاج القومي يعتمد ألي حد كبير في إنتاجه على الطرق التقليدية فيوضح ذلك ان الاقتصاد السوداني يتكون من قطاع تقليدي وقطاع حديث فالقطاع التقليدي يشير ألي استعمال الاساليب التقليدية ويتكون من النشاطات الزراعية والرعي والصناعات التقليدية واليدوية وعلى ضوء ذلك فأن القطاع التقليدي يقوم بدور رئيسي في الاقتصاد السوداني تجعلة يعادل حوالي نصف أجمالي الناتج المحلي في السنوات التي عقبت الاستقلال[1].

فالاقتصاد السوداني اقتصاد مزدوج وإن القطاع التقليدي ما زال يساهم بقدر كبير في إجمالي الناتج المحلي وإن مجالات توسيع القطاع الحديث وتطويره مازالت متوفرة وقد بداء بالفعل زيادة مشاركة القطاع الحديث بمكوناته المختلفة في إجمالي الناتج المحلي بصوره مضطردة .ومن الصفات المميزة للاقتصاد السوداني أيضا اعتماده بدرجة كبيره على الواردات لمقابلة احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية ومقابلة احتياجات

([1]) سليمان خليفة مردس عجب الله، المرجع السابق، ص 28

مشروعات التنمية وتلعب الواردات دورا أساسيا في الاقتصاد السوداني من الناحية الأخرى إذ تشارك بأكثر من 50%من الإيرادات العامة ألتي تجبى من التحصيل من رسوم الواردات .وفي مجال تحدثنا عن السمات الرئيسية للاقتصاد السوداني لا يمكننا أن نغفل بأي حال وجود نسبة كبيرة من البطالة المقنعة في البلاد .

فإحتلال القطاع التقليدي لنسبة كبيرة من الإنتاج واعتماد نسبة كبيرة من السكان في معيشتهم على هذا القطاع الزراعي بشكل عام كلها مؤشرات لانطباق مقومات إنتشار البطالة في مثل هذا القطاع في السودان والسودان شأنة شأن الدول النامية يتصف بضعف عنصر القوى العاملة المدربة ذات الخبرات المتعددة والعليا والتخصصية في مجالات المهارات الفنية والخبرات الإدارية والتنظيمية الضرورية .

النمو الإقتصادي في السودان:

الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني توضح ضعف الهيكل الاقتصادي مقارنة مع الهياكل الاقتصادية في الدول المتقدمة ، ولدراسة الاقتصاد السوداني لابد من تناول مكوناته الاساسية وفي مقدمتها موقف إجمالي الناتج المحلي لمعرفة الصورة الحقيقة للاقتصاد القومي، وتشارك القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة في إجمالي الناتج المحلي سنوياً ، كماسنرى في الجزء التالي[1].

1/ مساهمة قطاعات الاقتصاد الرئيسية والغابات والثروة الحيوانية وتقدر جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان (32%) من جملة مساحته التي تبلغ مليون ميل مربع تقريباً)قبل الإنفصال(وبتكوينه هذا يعتبر اكبر قطاعات الاقتصاد في السودان فهو المصدر الرئيسي لتوليد القيمة المضافة والدخول لمعظم افراد المجتمع وبالتالي فهو المحرك الرئيسي للتراكم الرأسمالي والإدخار والدافع الأساسي للإستثمار ومن ثم عملية النمو الإقتصادي ، وبجانب هذه المكانة المهمة التي يحتلها قطاع الزراعة في اقتصاد السودان فإنه يشكل

([1]) سليمان خليفة مردس عجب الله، المرجع السابق، ص 29

الوعاء الرئيسي للعمالة حيث يستوعب 80% من القوى العاملة ويكسب معظم سكان الريف الذين يمثلون 65% من جملة سكان السودان عيشتهم من الأنشطة الزراعية، وينتج محاصيل غزائية لمعظم سكان البلاد بجانب ذلك يشارك قطاع الزراعة بنسبة تصل الى 98%من عائدات البلاد من العملات الأجنبية قبل انتاج وتصدير البترول عام1999 م، وتعتمد عليه قطاعات الاقتصاد الأخرى في مدها بالمواد الخام وخاصةً قطاع الصناعة ،وعليه يعتبر قطاع الزراعة ذو أهمية خاصة وله دور كبير وفعال في عملية نمو اقتصاد السودان وبالنظر الى مساهمة قطاع الزراعة في نمو الاقتصاد نجد عند استقلال السودان عام1956 م كانت مساهمته حوالي 61% من جملة الناتج المحلي الإجمالي وبهذه النسبة ووفقاً لتقدير البنك الدولي1990 م فإنه يحتل المرتبة الأولى من بين جميع قطاعات الاقتصاد في مساهمته في عملية النمو الاقتصادي ، ولكن بعد عقدين من الزمان تناقصت مساهمته الى 55% ثم الى 35% لصالح قطاع الصناعة[1].

([1]) سليمان خليفة مردس عجب الله، المرجع السابق، ص 30

جدول رقم (1) يظهر مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة2014– 1990م

الفترة	المساهمة%
1990م	30.3
1991م	28.7
1992م	33.9
1993م	38.1
1994م	40.7
1995م	43.0
1996م	45.0
1997م	47.6
1998م	48.7
1999م	49.8
2000م	40.0
2001م	45.7
2002م	46.0
2003م	45.6
2004م	40.0
2005م	39.4
2006م	33.2
2007م	36.1
2008م	35.9
2009م	30.7
2010م	31.3
2011م	28.9
2012م	30.4
2013م	30.6
2014م	28.2

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني

بالرجوع إلى الجدول رقم (1)

يؤكد الجدول بأن قطاع الزراعة ظل طوال الفتره من 1990إلى2014م هو القطاع الأساسي الذي يعتمد عليه إقتصاد السودان حيث تتراوح مساهمته الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 25.3% حتى عام1985 م إلى 39.4% في عام 2005 ثم إنخفضت إلى 31.3%في عام2010 م نسبة لإكتشاف البترول. يلاحظ تذبذب نسبة مساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة المزكورة وذلك بسبب تقلبات الظروف المناخية وهبوط الإنتاجة خاصة في المشروعات الإنتاجية الكبرى إضافة إلى تقلبات أسعار المنتجات الزراعية زادت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي في فترة التسعينات وذلك بسبب تحسن الظروف المناخية وتزايد إهتمام الدولة بهذا القطاع خاصة بعد تصدير البترول عام1999 م[1]

كذللك الحال في عامي2007 م و2008 م إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي من 36.2% في عام2007 م إلى 35.9% في عام2008 م بينما إرتفع النمو في القطاع من 2.4% في عام2007 م إلى 5.1 في عام2008 م ويعزى ذلك للإرتفاع في معدل نمو الزراعة المروية من 3.5% عام2007 م إلى 7.2% عام2008 م والزراعة المطرية الآلية من سالب 23.8% فى عام2007 م إلى 4.8% فى عام2008 م. كما إرتفع معدل نمو الزراعة المطرية التقليدية من 6.2% فى عام2007 م إلى 7.5% فى عام2008 م، أما معدل نمو الثروة الحيوانية فقد إرتفع من 2.5%في عام2007 م إلى 3.7% فى عام2008 م ،كذلك الحال فى عام2009 م و 2010م حيث إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من 30.7% فى عام2009 م إلى

([1]) ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين:(2013)العلاقة بين نمو الاقتصاد ومحدداته الرئيسيه (1970-2005م) مرجع سبق ذكره : ص ص 112 -112

31.3%فى عام2010 م[1] .ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني في الاعوام2011_2013 بسبة مساهمة 30.6 لعام 2013 أما في عام 2014 إنخفض الى 28.2 ذلك نتجية لإنحسار المساحات المزروعة مما أدي انخفاض انتاج المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية ، وانخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة .

بالرغم من مساهمة قطاع الزراعة بهذه النسبة العالية إلا أن أعتماد الإقتصاد السوداني في نمو موارده على الإنتاج الزراعي جعله عرضة للتذبذبات والتقلبات التي مر بها الإنتاج الزراعي طيلة الفتره بسبب اعتماده على هطول الأمطار وتفشي الآفات الزراعية ، وقد انعكست آثارها على معدلات النمو في الاقتصاد السوداني ولم يشهد هذا القطاع التطور المطلوب بالرغم من اهميته الإقتصادية .

3/ مساهمة قطاع الصناعة في نمو الإقتصاد السوداني :

أصبح تنويع الإقتصاد من الإتجاهات الضرورية والحديثة للقضاء على التخلف الإقتصادي وتحديث الإقتصاد بالصورة التي تجلعه أكثر حركة لهذا يعتبر قطاع الصناعة حديثا من أهم القطاعات التي تقود إلى تنويع الإقتصاد ومن ثم جعله أ كثر حركة وأكثر نمواً وتقدماً ،يشمل قطاع الصناعة في السودان على الصناعات التحويلية والإستخراجية والنفطية ممثلة في الموارد الغذائية وتصنيع المعدات والآليات ومواد البناء وإنتاج المياه والكهرباء والتعدين و إستخراج البترول وغيرها مثل غيره من الدول النامية ،كانت بداية الصناعة في السودان متواضعة ولكن في الفترات اللاحقة أعطت برامج وخطط وسياسات الدولة الإقتصادية إهتمام كبير لقطاعات الصناعة حيث بدأت الدولة في الاستثمار الصناعي في البلاد وذلك بتوسيع حصة القطاع العام بجانب تشجيع القطاع الخاص ليلعب دوراً فعالاً في تطوير وترقية هذا القطاع بإصدار القوانين والتشريعات التي ساعدت على ذلك على انشاء المؤسسات التي تدعم هذا الاتجاه ومن ثم كان الجهد المزدوج بين القطاعين العام والخاص

[1] التقرير السنوي الثامن والأربعون (2008م) بنك السودان المركزي: ص137

في مجالات الاستثمار الصناعي ادى الى ذيادة مضطردة في معدل مساهمة قطاع الصناعة والناتج المحلي الاجمالي ومن ثم نمو الإقتصادي.

جدول رقم (2) يوضح مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتره1990م- 2014-م

السنة	المساهمة%
1990	15.4
1991	17.5
1992	17.0
1993	17.2
1994	16.2
1995	14.1
1996	14.5
1997	15.1
1998	15.0
1999	15.8
2000	21.4
2001	22.8
2002	22.1
2003	24.1
2004	28.0
2005	28.4
2006	26.3
2007	23.2
2008	22.1
2009	25.2
2010	21.4
2011	23.2
2012	21.3
2013	4.1
2014	24.0

المصدر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية و الإقتصاد الوطني

بالرجوع إلى الجدول رقم (2)

إرتفاع مساهمة قطاع الصناعة من 15.4% في عام 1990م إلى 28.4% في عام 2005م وهذا التطور الكبير في مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي يرجع الى التطور الكبير الذي شهدته الصناعة الحديثة في البلاد وإنتشارها بسرعة وخاصة صناعة الآلات والمعدات ومواد البناء بجانب الإستثمارات الضخمة فى قطاع النفط جميعها إنعكست ايجاباً على إستمرارية واستدامة معدلات نمو إقتصادي، مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي في مطلع الثمانيات متدنية وذلك بسبب المعوقات كما سنرى لاحقا، إرتفاع مساهمة قطاع الصناعة في نمو الإقتصاد خلال الفترة2000 م2005- م حيث إرتفعت مساهمتة والسبب يرجع إلى تطور صناعة النفط وإستخراج الكهرباء ومواد البناء التي شهدت توسعاً كبيراً خلال هذه الفترة ثم إنخفضت مرة أخرى في عام2010 م[1].

إنخفضت نسبة المساهمة القطاع الصناعي إنخفاضاً ملحوظاً في عامي2007 م و2008م ويعزى ذلك إلى إنخفاض البترول مما أدى الى إنخفاض قطاع التعدين والمحاجر كما إنخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وإنخفض معدل نمو الصناعة التحويلية أما معدل نمو الكهرباء والمياه فقد إرتفع مع إرتفاع طفيف في نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في عام2008 م بينما إرتفع معدل نمو قطاع البناء والتشييد مع إرتفاع طفيف في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .كما إرتفعت نسبة مساهمة الصناعة اليدوية التحويلية في عام2010 م وكذلك قطاع الكهرباء و المياه وذلك لزيادة الإنتاج في محطات توليد الطاقة بينما إنخفض نمو قطاع البترول في نفس العام بسبب إنخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية، بالرغم من أن السودان يمتلك قاعده صناعية

([1]) ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين:(2013)العلاقة بين نمو الاقتصاد ومحدداته الرئيسيه (1970-2005م) مرجع سبق ذكره : ص ص 112 -112

واسعة، ويعتبر السودان واحداً من أكبر الدول الأفريقية من حيث قاعدة الصناعات التحويلية،ولكن بالرغم من ذلك كانت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي متدنياً جداً مقارنة بالقطاعات الرئيسية مثل الزراعة والخدمات إذ لم تتجاوز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (9%) في أحسن حالاتها ويعذى هذا الوضع السالب إلى أسباب عديدة من أهمها:[1]

تدهور الاداء الإقتصادي طيلة الفترات السابقة خاصة قبل سياسات التحرير الإقتصادي عام 1992م أفرز مناخاً غير محفز للإستثمار و التشوهات في الهياكل الإقتصادية التي أدت إلى تقييد حركة الأقتصاد بالقيود الإدارية، نقص النقد الأجنبي أثر سلبا على قدرة هذا القطاع على إستيراد المدخلات الصناعية وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع الإنتاجية إلى حدود دنيا لعدد كبير من المصانع وتوقف بعضها كلياً، بعض المصانع شاخت وتجاوزتها التقنيات الحديثة ولم تعد قادرة على منافسة المصانع الحديثة مثل قطاع المعاصر والصناعات الكيميائيه الحديثة، أكبر المعوقات التي تحد إنطلاق الأنتاج الصناعي هو ضعف البنايات الأساسية خاصة الطاقة الكهربائية والطرق والمجاري والنقل، واجهت بعض الصناعات خاصة صناعة النسيج مشاكل هيكلية ومالية حادة لإعتمادها في رأسمالها الإنشائي على قروض تجارية قصيرة ومتوسطة المدى من المصادر المحلية أو الخارجية.[2]

4/ مساهمة قطاع الخدمات في نمو الإقتصاد السوداني:

تعتبر الخدمات من السلع غير المنظوره تحسب قيمتها مع قيمة السلع المنظورة في الناتج المحلي أو الشكل الإجمالي للدولة، فزيادة حجمها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثم زيادة الأقتصاد إلا أن هنالك صعوبات تواجه اسباب الكلية تواجه حساب قيمته الكلية بطريقة دقيقة مما تؤدي الى تقدير حجم الناتج المحلي بأقل من

([1]) التقرير السنوي الثامن والأربعون (2008م) بنك السودان المركزي: ص137

([2]) عبد الوهاب عثمان الشيخ موسى – مرجع سابق : ص ص 133-135

قيمته الحقيقية، يضم قطاع الخدمات كل الأنشطة غير الزراعية_مثل الإتصالات ووسائل النقل والتجارة وخدمات البنوك بالإضافة إلى الخدمات العامة من تعليم وصحة وسكن وبعض الخدمات الإجتماعية ،ويشكل أحد الأركان الأسياسية للإقتصاد وتظهر أهميته في أرتباطه الوثيق بأنشطة القطاعات الإقتصادية الأخرى مما يساعد في تقدم وتطور هذه القطاعات وتشير التطورات العالمية الحالية الى الاتجاه التصاعدي في انشطة القطاع الخدمي تبعاً للتطورات التقنية المتصاعدة والمزدهرة في مجال الإتصالات والمعلومات وما تجلبه تلك الأنشطة من عائدات مادية منافسة لعائدات قطاع الإنتاج المباشر،لهذا يمثل قطاع الخدمات في إقتصاد السودان موقعاً متقدماً ويتجلى ذلك في مساهمته الكبيره في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم نمو الإقتصاد. سجلت الاعوام من2011_2013 انخفاض في مساهمة القطاع الصناعي نتيجه لتحول معظم حقول النفط الى دولة جنوب السودان .وقد ارتفع معدل إنتاج القطاع الصناعي للعام 2014 وذلك لارتفاع معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له وتتضمن النفط.

جدول رقم (3) نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفتره (1990_2014م)

السنة	المساهمة%
1990	54.3
1991	53.8
1992	49.1
1993	44.7
1994	43.0
1995	42.9
1996	40.5
1997	37.3
1998	36.3
1999	34.4
2000	32.0
2001	31.6
2005	32.3
2006	32.3
2007	30.8
2008	32.7
2009	42.9
2010	42.8
2011	47.8
2012	48.8
2013	48.3
2014	47.8

المصدر/ بنك السودان المركزي ووزارة المالية والإقتصاد الوطني

يتضح بأن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50% من فترة الثمانيات وبهذه النسبة يعتبر من أكثر القطاعات الإقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1990-2005م) ثم إنخفاض إلى 42.8% في عام2010 م بسبب

سياسات الدولة، هذه المكانة كان يحتلها القطاع الزراعي في السابق ولكن بسبب الظروف الطبيعية السالبة تراجعت مساهمته مما أدى إلى إحتلال قطاع الخدمات المركز الأول في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب التسهيلات التمويلية والحوافز النقدية للمؤسسات الخدمية وخاصة التعليم. في فترة التسعينيات تناقصت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى 32.3% في عام2005 م وذلك بسبب سياسات الدولة التي وجهت لتحفيز قطاع الإنتاج وخاصة الزراعة والصناعة[1].

إرتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 30.8% في عام2007 م إلى 32.7% في عام 2008 م نتيجة لإرتفاع في معدل نمو الخدمات الحكومية الأخرى من 9.4%و 6.5% في عام2007 م إلى 20.6% و 8.0%في عام 2008 على التوالي.ارتفع معدل نمو العقارات من 4.4% في عام 2009 الى 5.5% في عام 2010 ،وكذلك إرتفعت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات من 7.6% إلى 7.7% في عام 2010م مع ثبات معدل نمو التجاره والفنادق عند 6.7% في العامين 2009و2010.وارتفع معدل نمو قطاع الخدمات من2.1 في عام 2013 إلى 3.2 في عام 2014 نسبة لارتفاع معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له وهي البناء والتشييد ويعزى ذلك لدعم الذي منح لصندوق الاسكان والتعمير.

المعوقات الرئيسية لأداء النمو الإقتصادي في السودان:

أولاَ: العوامل الداخلية:

فقد إتضح أن الحرب الأهلية في الجنوب إستنزفت كثيراً من الموارد المالية والبشرية والتي كان يمكن توظيفها في التنمية والإنتاج كما أنها عطلت الإنتاج في أجزاء كثيرة من

[1] ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين:(2013)العلاقة بين نمو الاقتصاد ومحدداته الرئيسيه (1970-2005م) مرجع سبق ذكره : ص ص 119-121

البلاد التي أصبحت مسار لعمليات المعارك حيث تعطلت كثير من المشروعات الإنمائية والإستراتيجية مثل قناة جونقلي ومصنع سكر ملولي..الخ إلى جانب تفريغ مناطق الإنتاج الزراعي من القوى العاملة التي نزحت إلى الولايات الشمالية ،أما الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر وكوارث الفيضانات والسيول كان لها أثر سالب على الإنتاج الزراعي.

ثانياَ: عدم إستقرار خطط وبرامج الإستثمار:

تم وضع أول برنامج إستثماري في السودان من منتصف الأربعينيات عام-(1946 1951م) بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ثم تلي ذلك برنامج خامسي آخر لفترة-1951 1956م أخر وقد تمت ادارته في مصلحة مالية فيما بعد بوزارة المالية (تحت إسم) إدارة الإنشاء والتعمير (ثم إدارة التخطيط وإستمر الجهد التنموي تحت مظلة هذه الادارة حتى 1956م حيث تم انشاء ادارة التخطيط بدلاً عن مفوضية التخطيط1973م ثم الى وزارة التخطيط القومي في عام1975 م واختص البرنامج الأول بتطوير الخدمات العامة والهياكل الأساسية للدولة بينما إشتمل البرنامج الثاني على تنفيذ 25مشروعاً في مجالات التنمية الزراعية والمواصلات والخدمات الإجتماعية ،وإعتمد البرنامجات في تمويل المشروعات على فوائض الميزانية العامة دون اللجوء إلى الإستدانة المحلية أو الخارجية ولم ترتبط هذه المشاريع بأهداف إقتصادية كلية.

برنامج الخمسية للفترة (1952-1947م) ولم ينفذ بسبب عدم توفير الموارد المالية المطلوبة للتنفيذ وكان الفشل مصير كل المحاولات التي تمت بعد ذلك لوضع برامج إستثمارية ،وكانت أول محاولة من الخطة العشرية (1962-1961)م (1970– 1971م) والتي تعتبر أول خطة مبنية على أهداف كمية ونوعية واضحة وكانت متكاملة شملت على مشروعات القطاع الخاص إلى جانب المشروعات العام، وبقيام ثورة اكتور1964) م تم توقيف تنفيذ الخطة بسبب عدم الإستقرار السياسي وغياب رؤيى واضحة السياسات

إقتصادية أومع بداية عهد النظام المايوي في منتصف1969 م ثم تغيير النمو الإقتصادي من النظام الرأسمالي الإستشاري لذا تم وضع الخطة الخمسية الأولى (1970–1975م) معتمد على شمولية الادارة ومركزية التخطيط وبعد نوال الحكم الإشتراكي تم تعديل الخطة الخمسية وتم تمديد فترتها من70/1971 م1982-م1983/م وقد إشتملت على الأهداف عرفية وقد توفرت لها المقومات المالية للنجاح، ثم بعد ذلك تم وضع عدة برامج ثلاثية ومتداخلة من إطار برنامج التركيز المالي والإصلاح الإقتصادي وكانت مكونات البرنامج إكمال المشاريع تحت التنفيذ وإدارة تعمير المشاريع القديمة من الزراعة المروية وإستمر نظام البرامج الإستشارية حتى عام1989 م وفي عام 1988 م تم وضع برنامج رباعي 88/89-91/1992)م (وقبل أن يوضح موضع التنفيذ تغير نظام الحكم في السودان أثر قيام نظام الإنقاذ الوطني في اكتوبر عام1989 م وتم عقد مؤتمر إقتصادي شامل وتم فيه إعداد البرامج الثلاثي للإنقاذ من (1990–1993م) [1].

[1] سليمان خليفة عردس – مرجع سابق : ص ص 2

الفصل الرابع
الدراسة التطبيقية

المبحث الأول

دور الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (4) يوضح مساهمة الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي

في الفترة 1990 – 2014م ملايين الجنيهات

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الإيرادات الجمركية	مساهمه الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي %
1990	7904.5	318.60	0.40
1991	8498.2	120.00	%1.4
1992	9056.7	124.00	%1.3
1993	9471.0	160.00	%1.6
1994	9599.3	118.90	%1.2
1995	10140	3430.0	%3.3
1996	1131.2	404.00	%3.5
1997	1199.8	764.00	%6.3
1998	1298.6	116.40	%8.9
1999	1353.6	120.00	%8.8
2000	1467.1	945.00	%6.4
2001	1625.6	113.60	%6.9
2002	1723.1	140.00	%8.5
2003	1831.6	168.00	%9.1
2004	1925.7	158.66	%8.2
2005	2034.4	224.09	%11
2006	2167.3	350.50	%6.1
2007	2291.6	350.00	%6.5
2008	23792	525.50	%4.5
2009	24868	613.30	%4.0
2010	26482	708.60	%3.7
2011	26877	863.00	%3.1
2012	27092	960.10	%3.5
2013	28283	419.70	%6.7
2014	29041.1	534.50	%5.4

المصدر : وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، تقرير أداء الإدارة العامة للجمارك

بالرجوع للجدول رقم (4) نجد أن نسبة مساهمة الإيرادات الجمركية في الناتج المحلى الإجمالي لعام 1990 بلغت 0.40% نسبة لتذبذب قيمة الصادرات وسجلت بعض كميات السلع المصدرة معدل نمو سالب ويلاحظ أن الأعوام من1991–1994 شهدت استقرار في المساهمة وسجلت الأعوام 1995–1997 زيادة في نسب مساهمتها ويعزي ذلك لتبنى الدولة لبرنامج شامل يقوم على مبدأ الاعتماد على الذات عن طريق رفع معدلات الإنتاجية وترشيد الاستهلاك والاستيراد وتحفيز قطاع الصادرات حيث تم تنفيذ الاستثناءات الجمركية لكافة الوحدات والمؤسسات كما شهدت الأعوام 1998–1999 زيادة في الإيرادات الجمركية وذلك بفضل الاستمرار في سياسة الحد من الإعفاءات الجمركية ورفع كفاءة التحصيل في الادارة الجمركية ويلاحظ أيضا أن المساهمة المتزايدة للإيرادات الجمركية للعام من 2001–2005 ويرجع ذلك للاستفادة من مناخ سياسة التحرير الاقتصادي ودخول البترول كمورد رئيس في الموازنة إبتدا من العام المالي 2001.سجلت الأعوام من 2006–2012 تزبزبا في نسب مساهمتها وذلك لاستخدام سياسة تعديل سعر صرف الدولار مقابل الجنية السوداني بقرض تجصيل الرسوم الجمركية أما الأعوام من 2013–2014 شهدت زيادة في المساهمة نسبة لاعتماد مطار الخرطوم على الدفع الالكتروني لتحصيل الإيرادات.

دور الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي:-

أصبحت قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي ضروره حتمية لغالبية دول العالم تقتضيها التطورات المتسارعة للحركه الاقتصادية العالمية ويمكن إجمال اهم دواعي الإصلاح في الاتي:-

- تدهور معدلات النمو الاقتصادي .
- اختلال الميزان التجاري.

- اختلال الميزانية العامة والمتمثل في قصور الإيرادات وزياده النفقات العامة .
- تنامي المديونيه الخارجية .
- ارتفاع معدلات البطالة.

لمعالجة هذة الاختلالات تتطلب إتخاذ العديد من السياسات :-

1-تعزيز الإصلاحات المالية والنقدية وتوفير بيئه استثمارية مؤاتية من خلال تنفيذ حزمة من السياسات التالية :

*مواصلة تنفيذ إستراتيجة إصلاح المالية العامة ورفع كفاية الإنفاق.

*توسيع قاعده الإيرادات العامة وتحسين كفاية التحصيل للأجهزة الإيرادية .

* تقليل الإعتماد على الموارد الناتجه والمحافظة على التوازنات النقدية والمالية .

*زيادة تمويل المشاريع الإستثمارية والمنشأت الصغيرة والمتوسطة .

2-تعزيز الإصلاحات المؤسسية والإدارية بالتركيز بصورة أساسية على إعاده بناء وهيكلة الجهاز الاداري للدوله ورفع كفاية الموظف العام كتحسين الخدمات الداعمة.

3- تقوقية وتطوير الوحدات الإيرادية بإعتبارها عامل أساسي لتحريك الموارد وتقوية النظام الضريبي للمحاظفة على إستدامة النمو الإقتصادي .

المبحث الثاني

بناء وتقدير والنموذج

4-1-1 منهج البحث في الاقتصاد القياسي:

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي الذي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية وذلك للحصول على قيم عددية لمعادلات العلاقات الاقتصادية ومن ثم اختبار تلك المعالم اختباراً اقتصادياً، احصائياً وقياسياً ومعرفة مقدرة المعلمات على التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية المستقبلية بصورة عامة يتحدد منهج البحث في الاقتصاد القياسي في الخطوات التالية:

1-مرحلة توصيف النموذج القياسي.

إن بناء النموذج عبارة عن التعبي رعن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة أو مجموعة من المعادلات.

2-مرحلة تقدير النموذج:

إن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة للوصول إلى تقديرات مقبولة من قيم المعاملات للمتغيرات تامستقلة.

3-مرحلة تقييم النموذج القياسي المقدر:

يتم في هذه المرحلة استخدام معايير تقيم المعاملات الاقتصادية الإحصائة القياسية.

4-مرحلة التطبيق والتنبؤ:

المرحلة الأخيرة من منهج البحث للاقتصاد القياسي حيث يستخدم النموذج المقدر في تحليل السياسات الاقتصادية.

4-1-2 تطبيق منهج البحث للاقتصاد القياسي على متغيرات الدراسة:

أولاً : مرحلة توصيف النموذج القياسي:

ويعرف توصيف النموذج بأنه عملية صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمك ن قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية وتتكون هذه المرحلة من عدة خطوات أهمها:

1. **تحديد متغيرات النموذج:** يتم تحديد المتغيرات التي يتضمنها من خلال مصادر النظرية الاقتصادية السابق ذكرها والمعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة والمعلومات المتاحة قيد الدراسة.

المتغير التابع: هو الناتج المحلي الإجمالي ويرمكز له بالرمز <GDP

المتغير المستقل: هي الإيرادات الجمركية ويرمز لها بالرمز REV.

ويمكن كتابةالمعادلة على النحو التالي:

$$GDP = F(REVE)$$

ويمكن صياغة المعادلة بطريقة أخرى على النحو التالي :

$$GDP = B_0 + B_1REV + U$$

2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها النموذج قد يكون خطي أو غير خطي، ولا شك في أن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء في تفسير العلاقة مكان الدراسة، ومن الأساليب المستخدة في تحديد الشكل الرياضي:

أ- أسلوب الانتشار

وفقاً لهذا ألألأسلوب يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات ووضعهما في شكل انتشار ذو محورين إحداهما على المحور الفقي والآخر على المحور الرأسي ومن خلال ملاحظة الشكل نستطيع أن نحدد الشكل لارياضي خطي أو مربع أو مكعب أو

غيره من مأخذ هذا الأسلوب أنه يقتصر على محورين فقط وعدم إمكانية تطبيقية في حالة احتواء النموذج على كثر من متغيرين.

ب- أسلوب التجريب:

تأسسياً على هذا الأسلوب نقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة إلى أن نتحصل على الصيفة التي تعطي أفضل النتائج من الجوانب الاقتصادية الإحصائية والقياسية باعتبار أن الدالة تتبع ذلك الشكل المجرب.

لن تستخدم الدراسة أسلوب الانتشار نسبة لوجود عدد من المتغيرات المستقلة في هذا النموذج وبالاعتماد على أسلوب التجريب تم تجريب:

- الدالة الخطية ويعب رعنها بالمعادلة التالية

$$GDP = B_0 + B_1REV + U$$

- الدالة نصف اللوغرثمية وتأخذ الصور التالية :

$$Log\ GDP = B_0 + B_1REV + U$$

- الدالة اللوغرثمية:

$$Log\ GDP = B_0 + Log\ B_1REV + U$$

واعتمدت الدراسة على الدالة اللوغرثمية نها أعطت أفضل النتائج من حيث المعنوية الإحصائية .

3- تحديد الإشارات المسبقة:

يتعين تحديد إشارات مسبقة لمعالم النموذج بحسب النرية الاقتصادية، وعليه تتوقع الدراسة الآتي:

B_1 (الإيرادات الجمركية) سيكون موجب لأن النظرية تفترض وجود علاقة طردية.

ثانياً : تقدير معلمات النموذج :

لاستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير معادلة الانحدار التالية:

$$Log\ GDP = B_0 + B_1 Log\ REV + U$$

تم التوصل إلى النموذج التالي :

جدول رقم (5) يوضح نتائج التقدير للنموذج

GDB = 5.4 +0.5 REVE.

1	2	3	4	5
المتغيرات	المعالم	الخطأ المعياري	المحسوبة t	القيمة الاحتمالية
B_0	5.400220	1.545613	3.493902	0.0020
REVE	0.551513	0.264172	2.087704	0.0481

المصدر: إعداد الدارسون من نتائج التحليل باستخدام برنامج E. veiws

Prob (F- statistic= 0.048093.

R = squared = 0.15.

DW = 0.4.

obs = 25.

ثالثاً : تقييم معالم النموذج:

1. تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

بالرجوع للجدول رقم (5) حيث أن العمود رقم (1) يشمل على المتغيرات وهي الثابت والمتغيرات التفسيرية، كما أن العمود رقم (2) يحتوي على تقديرات معالم المعادلة، حيث يتضح فيه معلمة الثابت (5.400220) وهي موجبة القيمة وهذا يتفق مع النظرية، أما معامل الإيرادات الجمركية (0.551513) وهي موجبة القيمة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

2. تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

أ- تقييم المعنوية الكلية للإنحدار:

ويستخدم في ذكل اختبار F- statistic التي تظهر قيمته أسفل الجدول.

بلغت القيمة الاحتمالية 0.04 وهي اقل من 0.05 مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي بمعنى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النموذج المستقل والمتغير التابع.

ب- تقييم معنوية المعالم:

يظهر العمود رقم (4) قيم t المحسوبة، كما يبوضح العمود رقم (5) القيم الاحتمالية التي يتم اتخاذ القبول والرفض بناءً عليها، ويلاحظ أن القيم الاحتمالية للمتغير (REVE) أقل من 0.5 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن المعالم معنوية، أي أن المتغير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع.

3. التقييم القياسي للنموذج:

يلاحظ من قيمة DW التي تظهر أسفل الجدول رقم (5) وحيث بلغت 0.4 وهي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب للبواقي.7

لحل مشكلة الارتباط الذاتي استخدم برنامج AR وكانت النتائج كالآتي:

$\text{Log GDP} = B_0 + B_1 \text{ Log REVE} + U.$

$\text{GDP} = 7.8 + 0.1 \text{ REVE}.$

جدول رقم (6) يوضح نتائج التقدير للنموذج

5	4	3	2	1
القيمة الاحتمالية	T المحسوبة	الخطأ المعياري	المعالم	المتغيرات
0.00001	5.901333	1.323076	7.807910	B_0
0.1886	1.358976	0.140211	0.190543	REVE

المصدر: إعداد الدارسون من نتائج التحليل باستخدام E-veiws

Prob (F-statstic) = 0.0001.
R = squared = 0.76.
DW = 1.59.
Obs = 25.

تقييم معالم النموذج

1. تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي .

بالرجوع للجدول رقم (6) حيث أن العمود رقم (1) يشمل على المتغيرات وهي الثابت والمتغيرات التفسيرية، كما أن العمود رقم (2) يحتوي على تقديرات معالم المعادلة، حيث يتضح فيه معلمة الثابت (7.807910) وهي موجبة القيمة وهذا يتفق مع النظرية، أما معامل الإيرادات الجمركية (0.190543) وهي موجبة القيمة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

2. تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:-

أ. تقييم المعنوية الكلية للانحدار:

يستخدم في ذلك اختبار F- Statistic التي تظهر قيمته أسفل الجدول.

بلغت القيمة الاحتمالية (0.0001) وهي أقل من (0.05) مما يعني رفض العدم وقبول الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي بمعنى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النموذج المستقل والمتغير التابع.

ب.تقييم معنوية المعالم:

يظهر العمود رقم (4) قيم t المحسوبة، كما يوضح العمود رقم (5) القيم الاحتمالية التي يتم اتخاذ القبول والرفض بناءً عليها، ويلاحظ أن القيمة الاحتمالية للمتغير REVE بلغت 0.18 وهي أكبر من 0.5 وعليه يتم رفض فرضية البديل وقبول فرض العدم القائل بأن المعالم غير معنوية، ويمكن تفسير ذلك بأن أثر الإيرادات

الجمركية على الناتج المحلي الإجمالي لا يكون مباشر فهو يؤثر على الموازنة العامة للدولة أولاً ثم الإنفاق الحكومي، ولذلك يكون ضعيف الأثر على النتاج المحلي الإجمالي.

3. التقييم القياسي للنموذج:

يلاحظ من قيمة DW التي تظهر أسفل الجدول رقم (6) وحيث بلغت 1.59 وهي تشير وجود مشكلة ارتباط ذاتي موجب في حدود مقبولة.

النتائج

1. توجد علاقة طردية غير معنوية (ذات دلالة غير إحصائية) بين الإيرادات الجمركية (REVE) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال فترة الدراسة.
2. السياسة الجمركية لها أثر مباشر وقوي على إيرادات الجمارك التي بدورها تؤثر بنفس المستوى على الناتج المحلي الإجمالي.
3. إن الجمارك تساعد بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف.
4. تعتمد الدول النامية على حصيلة الإيرادات الجمركية كمصدر من مصادر الدخل.

التوصيات

1. العمل على إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات بهدف تشجيع الصادرات ورفع القدرة التنافسية لمعالجة الخلل في الميزان التجاري.
2. تسهيل وتبسيط السياسة الجمركية والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة من حيث التدريب وتطبيق الأنظمة .
3. تخفيض فئات التعريفة الجمركية وتقييم السلع تقييما سليم وتصنيف الفجوة بين الفئات الجمركية ،بين الفئة الأدنى والفئة الأعلى في هيكل التعريفة ومراجعتها باستمرار وتغيرها إذا لزم الأمر.
4. إنفاذ السياسات الجمركية وتسهيل حركة التجارة العالمية وتتنمية القدرات البشرية والمادية والفنية.

قائمة المصادر والمراجع:-

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. ابراهيم حسين صلاح الدين بدر الذين(2013):العلاقة بين نمو الاقتصاد ومحدداته الرئيسيه (1970-2005م) .
2. محمد سعيد عابد،التجارة الدولية ،جامعة الإسكندرية ،كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي،2010م.
3. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، أسس التبادل التجاري، جامعة النيلين ، كلية التجارة، ص(178-183).
4. جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، (2009) .
5. محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت،1993.
6. بشير الطاهر بشير، التطور التاريخي والتحولات الكبرى في جمارك السودان، (1956-2014).

ثالثا : الرسائل العلمية

7. دراسة سليمان خليفة مردس عجب الله ، دراسة قياسية على محددات النمو الاقتصادي في السودان (1985- 2010م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
8. دراسة جمال آدم عيسى آإبراهيم ، 2007م، السياسات الجمركية وآثرها علي التهرب الجمركي في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ،كلية الاقتصاد التطبيقي .
9. دراسة عبد الرحمان حسن ابراهيم، بعنوان اثر التهرب الجمركي على التنمية الاقتصادية في السودان،رسالة ماجستير،قسم الاقتصاد، جامعة النيلين،2009م.

10.دراسة أمل محمد القاسم–عبد العزيز محجوب–محمد الهادي عبد الرحمن–محمد عبد الباسط– مي محمد عثمان ،بعنوان التهرب الجمركي وآثره علي الميزانية العامة ،درجة بكالريوس ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.2014م

11.دراسة علي محمد الأمين بعنوان التهريب وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في السودان، رسالة بكالريوس ،جامعة الزعيم الأزهري ،2006م.

12.راسة عبد المجيد عبد المطلب بعنوان آثر الحماية الجمركية على الإنتاج الصناعي السوداني ،دراسة حالة الحماية الجمركية على سلعة السكر في السودان ، في الفترة من 2001م–2005م، رسالة ماجستير في الاقتصاد،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

13.دراسة وليد محمد صالح إدريس ،بعنوان آثر التكتلات الاقتصادية في الإيرادات الجمركية في السودان ،2000–2010م،رسالة ماجستير، جامعة للعلوم والتكنولوجيا.

رابعا :التقارير:

14.التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للعام 2014.

15.العرض الاقتصادي،وزارة المالية والتخطيط والدراسات السياسية ،1980–2014م.

16.تقارير الجهاز المركزي للإحصاء من العام1980–2014 .

17.الإصلاح الضريبي و الجمركي في السودان للعام2014.

18.التقرير الاستراتيجي السوداني ،1998 ،ص 247.

خامسا: الإنترنت:

19.الموقع الرسمي للإدارة العامة للجمارك.www.customs.gov

20.الموقع الرسمي لوزارة التجارة الخارجية السودانية www.trade.gov.sd

سادساً : المقابلات :

21.مقابلة شخصية مع النقيب شرطة/ سفيان الطيب عبد القادر ، الإدارة العامة للجمارك، مركز الدراسات والتخطيط.

الملاحـــق

جدول يوضح مساهمة الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 1990 – 2014م بملايين الجنيهات

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الجمركية	مساهمة الإيرادات الجمركية في الناتج المحلي الإجمالي
1990	7904.5	318.60	%0.40
1991	8498.2	120.00	%1.4
1992	9056.7	124.00	%1.3
1993	9471.0	160.00	%1.6
1994	9599.3	118.90	%1.2
1995	10140	3430.0	%3.3
1996	1131.2	404.00	%3.5
1997	1199.8	764.00	%6.3
1998	1298.6	116.40	%8.9
1999	1353.6	120.00	%8.8
2000	1467.1	945.00	%6.4
2001	1625.6	113.60	%6.9
2002	1723.1	140.00	%8.5
2003	1831.6	168.00	%9.1
2004	1925.7	158.66	%8.2
2005	2034.4	224.09	%11.0
2006	21673.0	350.20	% 6.1
2007	22916.0	350.00	%6.5
2008	23797.0	525.50	%4.0
2009	24868.0	613.30	%4.0
2010	26482.0	708.60	%3.7
2011	26877.0	863.00	%3.1
2012	27092.0	960.10	%2.8
2013	28283.0	419.70	%6.7
2014	29041.1	534.50	%5.4

المصدر : وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، تقرير أداء الإدارة العامة للجمارك